

2014/09/11

الإسكوا في الإعلام

➤ إطلاق تقرير "النزاع في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية"

- النهار: تقرير لـ"الإسكوا" عن تداعيات النزاع السوري الاقتصادية
- الأخبار- فراس بو مصلح: النموذج اللبناني لإعمار سوريا: «الإسكوا» تروج لجعل سوريا رهينة الديون
- السفير- علي شقير: تقرير لـ«الإسكوا» عن تداعيات الحرب السورية اقتصادياً: صورة قاتمة للأفاق وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية
- المستقبل- راند الخطيب: تقرير النزاع في سوريا وتداعياته على الاقتصاد و الأهداف الإنمائية للألفية: استمرار الأعمال القتالية يرفع الخسائر الى 237 مليار دولار في 2015
- الوكالة الوطنية للإعلام: تقرير للإسكوا عن النزاع في سوريا وتداعياته الاقتصادية: سوريا في المرتبة ما قبل الأخيرة عربياً بعدما كانت الثالثة
- لیبانون فايلز: تقرير للإسكوا عن النزاع في سوريا وتداعياته الاقتصادية
- القيس: (اسكوا): 90 بالمئة من السوريين سيعيشون تحت خط الفقر في 2015
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا): 90 بالمئة من السوريين سيعيشون تحت خط الفقر في 2015
- الحياة- ابراهيم حميدي: سوريا خسرت 237 بليون دولار ... و90 في المئة من الشعب فقراء
- موقع لبنان 24: تقرير لـ"الإسكوا" عن تداعيات النزاع السوري الاقتصادية
- وكالة زاوية: النزاع في سوريا: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية
- الخبر برس: النزاع في سوريا وتداعياته الاقتصادية.. سوريا تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة عربياً بعدما كانت
- سيريان نيوز: الإسكوا: 90 % من السوريين تحت خط الفقر في 2015.. وخسائر الاقتصاد السوري بلغت 140 مليار دولار
- القرطاس نيوز: الإسكوا : خسائر الاقتصاد السوري ستصل إلي 237 مليار دولار في 2015
- موقع وادي مصر: الإسكوا: الاقتصاد السوري يخسر 237 مليار دولار بحلول 2015
- موقع بيئة أبو ظبي: تداعيات النزاع في سوريا على الاقتصاد الكلي
- موقع المدن: الحرب السورية: خسائر الاقتصاد ستبلغ 237 مليار دولار العام المقبل
- المؤسسة اللبنانية للإرسال: <https://www.youtube.com/watch?v=B5YotYYAe4o>
- **UN Multimedia: Conflict devastates Syria's economy, says UN official**

تقرير لـ"الإسكوا" عن تداعيات النزاع السوري الاقتصادية

النهار

أطلقت "الإسكوا" من مقرها في ساحة رياض الصلح، تقريراً بعنوان "النزاع في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية". شارك في اللقاء عدد من الدبلوماسيين العرب والأجانب ومجموعة من الخبراء والمهتمين. وكانت كلمات لكل من ناشر جريدة "السفير" طلال سلمان، كبير الاقتصاديين في "الإسكوا" رئيس إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة عبدالله الدردري، رئيس قسم السياسات الاقتصادية خالد أبو اسماعيل، ورئيس قسم التنبؤ الاقتصادي هادي بشير. وأوضح الدردري أن "التقرير يتضمن بيانات ومعطيات عن واقع الاقتصاد والتنمية في سوريا حتى نهاية الـ2013 وتحليل من فريق "الإسكوا" بشأن التوقعات المستقبلية".

وأشار إلى أن "التقرير اعتمد على بيانات المؤسسات الحكومية السورية ووكالات الأمم المتحدة، وعلى تحليلات ومعلومات الخبراء".

النموذج اللبناني لإعمار سوريا: «الإسكوا» تروج لجعل سوريا رهينة الديون

الأخبار

فراس بو مصلح

«إمّا الاستدانة وإمّا المنح المشروطة وإمّا استمرار الدمار»، هذه هي الخيارات الوحيدة التي تطرحها «الإسكوا» على السوريين، وكأنها تقول لهم لا بديل من خوض تجربة التطبيق العملي لما يسمى «عقيدة الصدمة»، أي استغلال الكوارث لجعل حفنة من المصارف والشركات والمضاربين تجني أرباحاً طائلة على حساب مستوى معيشة السوريين جميعاً... أليس هذا ما حصل في لبنان في عقد التسعينيات؟

«لم يعد بالإمكان تمويل العجز بالمدخرات الداخلية، ولا بد من المنح أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الديون الخارجية من أجل الاستمرار بتمويل عجز الموازنة»، هذا كل ما أراد قوله عبدالله الدردري، كبير الاقتصاديين في الإسكوا، الذي شغل سابقاً منصب نائب رئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية.

الدردي كان يقدم الخلاصة والهدف من التقرير «التقني» الذي أطلقته الإسكوا يوم أمس، وعنوانه «النزاع في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية».

في المقابل، طالب رسلان خضور، عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، الدول الأعضاء في الإسكوا برفع الحصار والعقوبات الاقتصادية التي تفرضها على سوريا، مؤكداً أن ذلك من شأنه تحسين المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية التي تتخذ الإسكوا من تدهورها ذريعة للإيحاء بأن سوريا أمام أمر واقع يفرض عليها الاستدانة من الخارج وقبول المنح المشروطة. ويرى خضور أن ثمة «مبالغة» في أرقام التقرير التي تشير إلى تضرر حوالي 50% من المساكن جراء الحرب، وسقوط حوالي 90% من السكان دون خط الفقر، مبدياً توجسه من «خريطة الطريق» ذات البعد «السياسي _ الأمني» الواردة في التقرير. يقول خضور إن لدى سوريا مصادر دخل محلية تكفي لإعادة الإعمار، وإنها تعول على دول «البريكس» (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) وغيرها من الدول غير الأطلسية لتقديم التسهيلات الائتمانية لتمويل العملية، مضيفاً إن على الدول التي شاركت بتسليح «داعش» و«جبهة النصرة» أن تدفع تعويضات، لا منحا، عن الجرائم التي ارتكبتها التنظيمات التي ترعاها.

تقدر الإسكوا خسائر الاقتصاد السوري بنحو 139.77 مليار دولار

استهل الدردي كلامه بالقول إن «السؤال هو ما الذي بقي من سوريا» التي كانت «بالفعل» على مسار يقود إلى تحقيق «أهداف الألفية للتنمية» عام 2015، وإنها كانت قد «تجاوزت التوقعات» لتحقيق هذه الأهداف قبل اندلاع الحرب عام 2010، أو قبل «تضييع» الفرصة على البلاد التي كانت «على وشك بلوغ مرحلة مهمة من التنمية». يقول الدردي إن معدل البطالة في سوريا وصل إلى حوالي 54% مع نهاية عام 2013، بعدما كانت النسبة تلك لا تتجاوز 9% قبل الحرب، مضيفاً إن البلاد كانت لتشهد «حالات جوع واسعة» لولا تكافل المجتمع السوري، وإن تجربة التكافل «إيجابية يجب البناء عليها». «أرقام التقرير تطرح المزيد من الأسئلة»، يقول الدردي قبل تقديمه الإجابة الجاهزة: الحل «إما منح أو ديون، ويكون الواقع مزيجاً من الاثنين»! ورغم طرحه «الخيارات» تلك كحتمية لا مناص منها، يصر الدردي على أن «التخطيط والتنظيم والتشريع والتنفيذ عملية سورية وطنية»، وأن مهمة الإسكوا «تسليط الضوء على التحديات»، واقتراح برامج «يمكن الاستفادة منها».

ورداً على سؤال صحفي، ينفي الدردي الحديث عن ضرورة الاستدانة، ويقول إن الإيرادات الداخلية «تكاد تصل إلى حدها الأقصى»، معيداً طرح الخيارين إياهما: إما تمويل العجز بالاستدانة، أو قبول «المنح»، مبرراً ذلك بالقول إن حجم الدمار الذي لحق بالمساكن يفوق القدرة المحلية على التمويل، وإن «الكارثة أكبر من أن تكفيها إيرادات النفط والإنتاج»، مكرراً لازمة أن «التقرير تقني، وليس سياسياً»! ويحذر الدردي من أن استمرار «الأزمة» يضيق نافذة الفرص المتاحة، ويقول في الوقت نفسه إن الأرقام تشير إلى قدرة مالية ومؤسسية تسمح بإعادة البناء، «لو سُخرت بفعالية»، وإن «سوريا نهضت من كل كوبة على مدى السنوات الماضية».

يشرح هادي بشير، رئيس قسم النمذجة والتنبؤ الاقتصادي في الإسكوا، أن التقرير يقدر مجموع الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري خلال سنوات الحرب الثلاث بنحو 139.77 مليار دولار، تنقسم إلى 95.97 مليار دولار تكبدها القطاع الخاص (68.7%)، و43.8 مليار دولار تكبدها القطاع العام. وبحسب التقرير، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) من 60 مليار دولار عام 2010 إلى نحو 33 مليار دولار عام 2013، وبلغت خسارة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2010) خلال السنوات الثلاث الماضية نحو 70.67 مليار دولار. وتشير البيانات الواردة في التقرير إلى دخول الاقتصاد السوري في ركود تضحّي، وارتفاع مستويات تضخم أسعار المستهلك بشكل ملحوظ خلال الحرب حتى بلغت 89.62%، مسجلة أعلى مستوى لها في الفترة بين عامي 2012 و2013؛ إذ إن أسعار المواد الغذائية والمشروبات تضحّمت بشكل خاص، فارتفعت بنسبة 107.87% في الفترة نفسها. ويعزو التقرير تسارع التضخم إلى انخفاض قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأخرى في السوق السوداء، وارتفاع الأسعار نتيجةً لذلك بنسبة 173% بين عامي 2010 و2013.

وبحسب بشير، انخفض التحصيل الضريبي بنسبة 65%، فيما ارتفع الإنفاق الحكومي الجاري، مقابل تدني الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي (بطبيعة الحال!)؛ كما ارتفع الدين المحلي، وكذلك الدين الخارجي، وإن بشكل بسيط، نظراً «إلى صعوبة الوصول إلى التمويل»؛ ويشير بشير إلى أن زيادة التمويل المحلي للعجز حرمت القطاعات الاقتصادية من التمويل، في ما يُعرف بـ crowding out effect.

«ما حققته سوريا خلال عقود من التنمية، أنفقته في ثلاث سنوات»، قال خالد أبو اسماعيل، رئيس قسم السياسات الاقتصادية في الإسكوا، متحدثاً عن ابتعاد المجتمع السوري واقتصاده عن تحقيق «أهداف الألفية للتنمية»، ليؤكد أن «خيارات» سوريا المحاصرة والمستنزفة تنحصر بتلك التي عبّر عنها الدردي!

وبحسب التقرير، كانت سوريا قد حققت تقدماً كبيراً على صعيد «أهداف الألفية»، حيث تم تصنيفها في تقرير عام 2010 في المرتبة الثالثة بين الدول العربية في تحقيق هذه الأهداف، لتتراجع إلى المرتبة ما قبل الأخيرة عربياً، متقدمة الصومال! كانت سوريا قد نجحت في خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم إلى إجمالي السكان من 7.9% إلى 0.2% في الفترة بين عامي 1997 و2010، لترتفع جميع مؤشرات الفقر، وخطّه الأعلى وكذلك الأدنى، والفقر المدقع جراء الحرب، نتيجة الحصار الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والارتفاع الكبير بكلفة جميع السلع نتيجة لانخفاض مستويات الإنتاج المحلي للبضائع والخدمات وندرة بعضها، وكذلك تراجع القوة الشرائية لليرة السورية. وبحسب التقرير، وصل عدد السكان تحت خط الفقر الأعلى نتيجة الحرب إلى 4 ملايين شخص (18% من السكان)، وانخفضت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي من 98.4% عام 2011 إلى 70%. وعلى المستوى الصحي، تدهورت معدلات تحصين الأطفال ضد الأمراض بواسطة اللقاحات من حوالى 100% في جميع المحافظات قبل الحرب إلى نسبة تتراوح بين 50 و70% بحسب المحافظات، ووصلت إلى الصفر في بعض المناطق، فيما يُقدر أن معدل وفيات الأمهات وصل إلى 62.7 حالة لكل 100 ألف ولادة عام 2013، نتيجة تضرر البنى التحتية الصحية، وتوقف معظم إنتاج الدواء المحلي في ظل الحصار الخارجي، ما أدى إلى «عودة أمراض كان السوريون قد نسوها، وتفاقم أمراض كانت معدلات انتشارها منخفضة».

انهيار النمو بين 2010 و 2013					
2013	2012	2011	2010	الوحدة	
33,45	40,15	55,92	60,19	مليار دولار	النتائج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة لـ 2010)
-16,7	-28,2	-6,8	%3,2	%	التغير في الناتج المحلي الإجمالي
%89,62	%37,4	%4,8	%4,4	%	معدل التضخم
-0,649	-5,374	-9,369	-6,208	مليار دولار	صافي الصادرات
54,19	40,43	22,33	8,61	%	البطالة
تراجع الناتج المحلي إلى النصف وارتفع التضخم إلى 90% وتراجعت الصادرات بنسبة 95% والواردات بنسبة 93% وارتفعت البطالة 54%					

المصدر: الإسكوا

تقرير لـ«الإسكوا» عن تداعيات الحرب السورية اقتصادياً: صورة قاتمة للأفاق وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية

السفير

علي شقير

في السنة الرابعة للحرب السورية واستمرار النزاع المسلح، يزداد واقع الاقتصاد السوري على جميع المستويات تآزماً متصاعداً، يضرب عمل ثلاثة عقود من التنمية ومشروعاً مستداماً كان من المفترض أن ينتهي بنجاح مع بداية العام 2015.

الصورة القاتمة للأفاق الاقتصادية في سوريا، قدمتها أمس، «اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا» التابعة للأمم المتحدة (إسكوا)، خلال مؤتمر صحفي عقد في مقرها في بيروت، حيث أعدت تقريراً لفريق من الخبراء، بإشراف نائب رئيس مجلس الوزراء السوري السابق للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري، حول توقعات المستقبل في ظل استمرار النزاع في سوريا، والأثر الاقتصادي لهذا النزاع وتكلفته، وأثره على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في سوريا، في ظل خسائر كلية بلغت حتى الآن ما يقارب 170 مليار دولار.

واستهل الاجتماع بكلمة شاملة للدردري، كبير الاقتصاديين في الإسكوا رئيس إدارة التنمية الاقتصادية والعلامة، ثم كلمة تعقيبية للزميل طلال سلمان رئيس تحرير جريدة «السفير».

وتبع ذلك تقديم التقرير من رئيس قسم السياسات الاقتصادية في «الإسكوا» خالد أبو اسماعيل، ورئيس قسم النمذجة والتنبؤ الاقتصادي الدكتور هادي بشير. كما ناقش مضمون التقرير الاختصاصيان في الاقتصاد والتنمية الدكتور رسلان خضّور، والدكتور جمعة حجازي.

وفي هذا السياق، قال الدردي إن «التقرير اعتمد على بيانات المؤسسات الحكومية السورية وعلى بيانات مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة بحسب اختصاصاتها، وعلى تحليلات ومعلومات الخبراء».

من جهة ثانية، نوه سلمان بداية بالجهد المميز الذي بذله الفريق المعد للتقرير، الذي اعتبره «موجعاً في توصيفه للكارثة الوطنية التي ضربت سوريا فأضاعت دورها في الحاضر، وكان في غاية الحيوية عربياً، وهددت مستقبلها، وكان واعداً».

وأضاف أن «بعض هذا التقرير مكتوب بالوجع الوطني أمام مشاهد الدمار المغسول بدماء الأثقاء السوريين وتعبد أعمارهم جيلاً بعد جيل، وهم الرواد الأوائل للحضارة الإنسانية عبر التاريخ وبناء أعرق المدن التي لا تزال شاهدة على طليعتهم، ثقافة وعمراناً وسبقاً في ميادين العلم والتقدم»، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن «المضمون الكلي لهذا التقرير... يقدم لوحة مفجعة لما أصاب العمران السوري بمختلف جوانبه الاقتصادية - الاجتماعية من تدمير مريع، ليس أفضع منه وأقسى إلا ما أصاب المواطن السوري».

واعتبر رئيس تحرير «السفير» أن «هذا التقرير ليس ورقة نعي لسوريا، مع أن أرقامه وتوصيفه لحجم الخراب في العمران والاقتصاد والزراعة والتعليم ومختلف وجوه الإنتاج، تقدم صورة محزنة عن واقع سوريا اليوم وتكاد تقضي على الأمل بقيامتها».

وختم قائلاً إن «الأمل يبقى بأن شعب سوريا قادر، إذا ما حظي بالدعم المطلوب على إعادة إعمار بلاد الخير التي كانت بين عناوين الأمل بمستقبل عربي أفضل».

وأعقب ذلك حوار مفتوح شارك فيه خبراء في الاقتصاد واستشاريون في التنمية ومعدّو التقرير من فريق عمل «الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا» وباحثون وخبراء في «الإسكوا» بالإضافة إلى الإعلاميين المشاركين.

وبدأ عرض تقرير «الإسكوا» الذي أشار في بدايته إلى أن «السوري الذي لم يخسر حياته في هذا النزاع، خسر عشرين عاماً منها، فإمّا دمر البيت الذي أنفق حياته في بنائه، أو ضاع العمل الذي أسسه، أو تفككت علاقاته وتشتتت، أو صارت خبرته ومسيرته المهنية بلا قيمة».

ولفت التقرير إلى أن «الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) انخفض من 60 مليار دولار في العام 2010، إلى 56 مليار دولار في العام 2011، ثم إلى 40 مليار دولار في العام 2012، وإلى نحو 33 ملياراً في العام 2013».

وأضاف أن «الاقتصاد السوري تقلص في العام 2013 بنسبة 16.7 في المئة مقارنة بالعام 2012، وبنسبة 28.2 في المئة مقارنة بالعام 2011».

وقدّر التقرير الخسارة الإجمالية للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2010) خلال السنوات الثلاث الماضية بنحو 70.67 مليار دولار.

وأشار التقرير إلى أن الاستثمار الخاص تراجع بشكل كبير في العام 2013، حيث تسبب النزاع السوري بهجرة القسم الأكبر من رأس المال السوري الخاص خارج البلد، لا سيما إلى البلدان المجاورة، وتدمير قسم كبير منه، والحد من نمو ما بقي منه.

وأوضح التقرير أن «آلاف الشركات في مناطق النزاع خصوصاً، إما انتقلت إلى بلدان أخرى، وإما تدمرت جزئياً أو كلياً، فتدهورت انتاجيتها حتى بلغت مستويات متدنية جداً»، لافتاً إلى أن «سبب ذلك هو أن معظم هذه المنشآت كانت تنتشر في المدن الريفية والطرفية، أي التي تشكل المسرح الرئيسي للنزاع المسلح».

وأشار التقرير أيضاً، إلى تراجع صادرات معظم السلع الأساسية نتيجة الانقطاع المتكرر لإمدادات النفط، بعد تدمير حقول الانتاج ومرافق التقرير، وإضعاف قطاع النقل والمواصلات، وتراجع الانتاج في المدن والمناطق الصناعية، نتيجة أعمال العنف، فضلاً عن هروب العمال خارج مناطق النزاع، لا سيما في حلب وريف دمشق وحمص.

ويقدر التقرير مجموع الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري طوال السنوات الثلاث للنزاع (2011-2013) بنحو 139.77 مليار دولار، منها 69.1 مليار دولار (49.4 في المئة) هي قيمة الخسائر في المعروض النقدي. أما نسبة الـ50.6 في المئة المتبقية، وقدرها 70.67 مليار دولار، فمردّها إلى التراجع الحاد في الناتج المحلي الإجمالي والفرق الشاسع بين مستوياته المتوقعة والفعالية.

وعلى مستوى التوزيع القطاعي للخسائر، تكبّد القطاع الخاص خسائر بقيمة 95.97 مليار دولار (68.7 في المئة) من الخسائر الاقتصادية الاجمالية، بينما بلغت خسائر القطاع العام 43.8 مليار دولار (31.3 في المئة).

وتقدر الحكومة السورية الخسائر في المعروض النقدي في مؤسساتها العامة بنحو 814.8 مليار ليرة سورية، أي 17.7 مليار دولار حتى نهاية سنة 2013.

ومع استمرار الصراع في سوريا، يتوقع التقرير أن تترجم انعكاسات التدهور الاقتصادي محنة اجتماعية على مستويات عدّة.

وفي مجال الصحة، أشار التقرير إلى أنه «في العام 2015، يتوقع أن يرتفع معدل وفيات الاطفال دون الخامسة إلى 28.8 طفل لكل ألف نسمة، وأن يصل معدل وفيات الأطفال الرضع دون عمر السنة إلى 28.7 حالة لكل ألف طفل، في مقابل 23.3 في العام 2013»، فيما يتوقع أن «تنخفض نسبة الاطفال المحصنين ضد الحصبة إلى 40 في المئة، وأن يرتفع معدل وفيات الأمهات إلى 73.4 حالة وفاة لكل ألف ولادة».

وفي مجال التعليم، يتوقع التقرير أن «تتدنى نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى 50 في المئة من الفئة العمرية 6-11 سنة، وإلى 30 في المئة في صفوف التلاميذ في الصفين الأول والنهائي من مرحلة التعليم الابتدائي، وهي نسبة متدنية إلى حد مخيف ستترك أثرها المدمر على مستقبل البلد لعقود طويلة».

ويشير التقرير إلى أن «الخبراء يتوقعون أن ينشأ جيل من الأطفال دون الـ15 ضحايا للأمية». ويضيف أنه «بالرغم من التوقعات بأن يبلغ الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية 15-24 نسبة 94.3 في المئة في المستقبل المنظور، فمن المؤكد أن هذه النسبة ستتحدر بشكل كبير خلال السنوات المقبلة بسبب الإنخفاض الحالي والمتوقع في نسب الالتحاق بالتعليم».

وفي العام 2015، يتوقع أن تبلغ نسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الأساسي 90.8، وأن تصل إلى 92.5 في مرحلة التعليم الثانوي، و53.6 في التعليم المهني. ويتوقع ان تنخفض نسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الجامعي لتصل إلى 76.1.

وفي ما يتعلق بالفقر، لفت التقرير إلى أن «أخطر ما تتضمنه هذه الدراسة هو تقديرات الخبراء بشأن الفقر الذي يتوقع أن يصل خطه الأدنى في العام 2015 إلى 59.5 في المئة، وخطه الأعلى إلى 89.4 في المئة، وهذا يعني انه اذا استمر النزاع لغاية العام 2015، فسيكون 90 في المئة من السوريين فقراء، وسيعجز 60 في المئة منهم عن تأمين حاجاتهم الغذائية».

وعن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أشار التقرير إلى أن سوريا قبل اندلاع النزاع في العام 2011، تقدمت بخطوات واثقة باتجاه أهداف الألفية، وكان بوسعها تحقيق انجازات مهمة في هذا المجال بحلول العام 2015 فيما لو تمكنت من الاستمرار في مسيرتها الانمائية التي بدأت قبل نشوب الحرب، لكن مسار الأحداث أوقف هذه المسيرة، بل نسفها وجعل إمكانية بلوغ الأهداف الانمائية للألفية في الموعد المحدد أمراً مستحيلاً.

ويشير التقرير إلى أن احتياطي المصرف المركزي السوري من العملات الأجنبية انخفض من 14.4 مليار دولار في العام 2011، إلى 3.5 مليارات دولار في نهاية العام 2013، أي أنه تم استهلاك 67 في المئة منه خلال ثلاث سنوات فقط من أجل تثبيت سعر صرف الليرة السورية عند حدود 150-160 ليرة للدولار، وبالتالي، سيكون مصير الليرة السورية في العام 2015 رهناً بمجريات النزاع ومستوى الدعم الخارجي.

تقرير النزاع في سوريا وتداعياته على الاقتصاد و الأهداف الإنمائية للألفية: استمرار الأعمال القتالية يرفع الخسائر الى 237 مليار دولار في 2015

المستقبل

رائد الخطيب

باختصار، يمكن إطلاق اسم تقرير «الوجع الوطني المؤلم» كما وصف الخبراء تقرير النزاع في سوريا وتداعياته على الاقتصاد الكلي في طريق الأهداف الإنمائية للألفية، فالأرقام كانت جد صادمة في التقرير الذي أطلقته أمس «اسكوا» في بيروت، بل ترسم صورة قاتمة لمسيرة الاقتصاد السوري الذي ينهار مع كل يوم يتجدد فيه النزاع، وغياب أي حلٍ للتسوية.

التقرير الذي أطلق بحضور حشد من الرسميين والديبلوماسيين وممثلي هيئات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، تحدث عنه كبير الاقتصاديين في «إسكوا» ورئيس إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة عبد الله الدردري، وقدمه رئيس قسم السياسات الاقتصادية في «إسكوا» خالد أبو اسماعيل، وتعقيب من رئيس تحرير جريدة السفير الزميل طلال سلمان، حَفَلَ بأرقام موجعة ومخيفة، فمجموع الخسائر المتوقعة للاقتصاد السوري في 2015 هي 237 مليار دولار في حال استمرار النزاع منها 170 مليار دولار خسارة الناتج المحلي في 5 سنوات، ويخلص التقرير الى أن ما حققته سوريا خلال عقود من التنمية أنفقته في ثلاث سنوات، لكن الوقائع أثبتت خلال هذه السنوات الثلاث أنَّ الفرصة مفتوحة دائماً لأحداثٍ غير متوقعة، وأن تغير الوقائع العسكرية والأمنية على الأرض، سيكون له أثر مباشر على المؤشرات التنموية.

استطاع التقرير أن يُشخصَ الوقائع ويرسم تكاليفَ الحرب الدائرة في سوريا منذ آذار 2011، وأثرها في تحقيق الأهداف الألفية، إلا أنه لم يحمل خارطة طريق اقتصادية تساعد من حد انهيار المؤشرات فيما لو استتب الأمن في سوريا وعاد الاستقرار إليها، كما أنَّ التقرير لم يتطرق الى مسائل العقوبات والحصار ولا الى الاقتصاد الأسود في سوريا. وقال الدردري إن تقريراً أو مسودة لرسم السياسات ستكون جاهزة بحلول تشرين الأول المقبل، كما أن هذا التقرير ليس التقرير الوطني بل هو تقرير صادر عن خبراء في اسكوا لتسليط الضوء على الأزمة السورية وتداعياتها، يسלט الضوء على أثر النزاع في سوريا ولا سيما في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية.

ماذا يتضمن التقرير؟

ففي مشهد الاقتصاد الكلي، يتطرق التقرير الى انهيار النمو ما بين العامين 2010-2013 تراجع الناتج المحلي من 1،60 في المئة في 2010 الى النصف أي ما نسبته 45،33 في المئة، فيما تصاعد معدل البطالة من 4،4 في المئة الى نحو 90 في المئة، على أن الصادرات تراجعت 95 في المئة وكذلك الواردات 93 في المئة، أما منسوب البطالة فارتفع من 6،8 في المئة في 2010 الى 54 في المئة في 2013.

ويضيء التقرير على الخسائر في قطاع التجارة والاستثمار وفي كل القطاعات الأخرى ولاسيما قطاع الطاقة ونتاج الغاز والانشاء والتعمير إذ بلغت معظم الخسائر في هذه القطاعات نحو 70 مليار دولار، وهو ما دفع بتمويل الميزانية السورية من المدخرات والمداخيل المحلية، إلا أنَّ ذلك سيكون مختلفاً ما بعد العام 2015 فيما لو استمر النزاع، وهو إما يتطلب ديوناً ترهق الخزانة السورية أو هبات أو منحاً أو استثمارات ضخمة خارجية للدولة السورية، إذ لا يعود متاحاً تمويل الميزانية من مداخيل محلية.

وفي معدل التحصيل الضريبي تراجع المعدل نحو 65 في المئة بالمقارنة ما بين العامين 2010 و2013، كما أن العائدات الحكومية من الناتج المحلي الاجمالي من 5،21 في المئة الى 7،10 في المئة، فيما زاد الانفاق الحكومي من 4،16 الى 5،43 في المئة، ليتراجع الاستثمار العام من الناتج المحلي من 6،9 الى 5،2 في المئة.

وزاد الدين المحلي بالنسبة للناتج من 2،13 الى 6،87 في المئة، وانخفض الدين الخارجي من 5،16 الى 1،9 في المئة في العام 2010. أما العجز الحكومي من الناتج فازداد من 5،4 في 2010 الى 3،26 في المئة، فيما التمويل المحلي للعجز ارتفع من 4،3 الى 2،23 في المئة.

بلغ مجموع الخسائر للاقتصاد السوري طوال فترة النزاع نحو 140 مليار دولار، وهذه الخسائر مقسمة على القطاعات التالية، الزراعة: 5،20 في المئة، الصناعات التحويلية 94 في المئة، البناء والتعمير 191 في المئة، التجارة الداخلية 84 في المئة، النقل والاتصالات 6،24 في المئة، التمويل والتأمين 6،71 في المئة، والخدمات الحكومية 7،76 في المئة.

والرقم المخيف هو في عدد المساكن المتضررة طوال فترة النزاع والتي بلغت نحو 1،2 مليوني منزل موزعة على كل المناطق التي تشهد حروباً داخل الأراضي السورية.

أما في الشق الثاني في التقرير والمتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في سوريا في 2013، فالتقرير يشير الى وصوله الى نحو 70 في المئة فيما كان يقل قبل فترة النزاع عن 43 في المئة (المعدل الطبيعي) بنحو 12 في المئة، وارتفع معدل البطالة بين الشباب الى 82 في المئة، كما انخفض معدل الالتحاق في المدارس الابتدائية، وفي موضوع الوفيات زاد معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من 4،21 في المئة في 2011 الى 1،25 في المئة في 2013، كما زاد معدل وفيات الأطفال الرضع. ويشير التقرير الى عودة عدد من الأمراض التي نسيها السوريون مثل: السل، حمى مالطية، الحصبة، السحايا، وشلل الأطفال، وتراجع الانفاق الحكومي على موضوع الصحة 6،5 في المئة كما تراجع الانفاق الاستثماري على الصحة الى 1،9 في المئة في العام 2012.

وأما خدمة الدين على المدينين فقد زادت من 5 الى 129 في المئة في العام 2013، وهي ستثقل كاهل التنمية السورية على المدينين المتوسط والبعيد. وبلغت المساعدات الإنسانية الى سوريا حتى نهاية العام الماضي نحو 807 ملايين دولار.

ويقول التقرير إن سوريا أصبحت من البلدان الأقل نمواً والأبعد عن تحقيق الأهداف الألفية بحلول العام 2015 مع الصومال في أسفل القائمة.

وفي شق التوقعات المستقبلية في ظل استمرار النزاع يقول التقرير إن الناتج المحلي سينخفض من 3،14 في المئة المتوقعة بنهاية العام الجاري الى 6،4 في المئة في 2015، فيما البطالة سترتفع الى 66 في المئة وهي في قطاع غزة تصل الى 41 في المئة و59 في المئة في جيبوتي.

وسيصبح الدين الداخلي كنسبة من الناتج المحلي يشكل نحو 8،97 في المئة في العام 2015، وهو ما يتطلب تمويلاً بواسطة دين خارجي بنسبة 8،95 في المئة، وتمويلاً بواسطة المنح الخارجية بما لا يقل عن 8،14 في المئة.

وقال الدردي، إن غايات التقرير هو تقييم الأثر الاقتصادي للنزاع القائم في سوريا خلال العام 2015 خصوصاً أنه بحلول العام المقبل كان يفترض بسوريا أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، ولولا وقوع الأزمة لكان بإمكان سوريا أن تحقق هذه الأهداف، وأشار الى أنه بالرغم من الصورة السالبة للتقرير فإن هناك قدرة مالية لدى السوريين لاعادة البناء، في ما لو توقف النزاع، إلا أن استمرار الأزمة يضيق الفرصة في انتشال الوضع الاقتصادي المتردي في سوريا.

وفي تعقيبه على التقرير وصف الزميل طلال سلمان التقرير بأنه تقرير موجه، إلا أنه ليس ورقة نعي لسوريا بل يقدم صورة محزنة لما آل اليه الوضع في هذا البلد، كما كان نقاش وحوار مع كل من خالد اسماعيل رئيس قسم السياسات الاقتصادية في اسكوا، وهادي بشير رئيس قسم النمذجة والتنبؤ الاقتصادي في اسكوا. وشارك في النقاش فريق عمل «الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا».

تقرير لاسكوا عن النزاع في سوريا وتداعياته الاقتصادية: سوريا في المرتبة ما قبل الأخيرة عربياً بعدما كانت الثالثة

الوكالة الوطنية للإعلام

أطلقت الإسكوا اليوم من مقرها في ساحة رياض الصلح، بيروت، تقريراً حمل عنوان "النزاع في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية". شارك في هذا اللقاء حشد من الدبلوماسيين العرب والأجانب ومجموعة من الخبراء والمهتمين. كما شارك ناشر جريدة السفير طلال سلمان بكلمة رئيسية.

وتحدث خلال اللقاء كل من كبير الاقتصاديين في الإسكوا رئيس إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة الدكتور عبدالله الدردي، ورئيس قسم السياسات الاقتصادية في الإسكوا الدكتور خالد أبو اسماعيل، ورئيس قسم

النمذجة والتنبؤ الاقتصادي في الإسكوا الدكتور هادي بشير. كما ناقش مضمون التقرير كل من الاختصاصي في الاقتصاد والتنمية الدكتور رسلان خضور، والاختصاصي في الاقتصاد والتنمية الدكتور جمعة حجازي.

الدرديري

استهل اللقاء بكلمة ترحيبية من الدرديري أوضح فيها أن هذا التقرير "ليس هو التقرير الوطني السوري حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والذي يصدر سنويا عن الحكومة السورية بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، إنما يتطرق إلى هذا الموضوع في معرض التحليل حول تداعيات الأزمة على الاقتصاد الكلي"، وقال: "إن التقرير يتضمن بيانات ومعطيات عن واقع الاقتصاد والتنمية في سوريا حتى نهاية العام 2013، بالإضافة إلى تحليل من فريق الإسكوا بشأن التوقعات المستقبلية".

وأشار إلى أن "التقرير اعتمد على بيانات المؤسسات الحكومية السورية وعلى بيانات مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة بحسب اختصاصاتها، وعلى تحليلات ومعلومات الخبراء".

سلمان

أما سلمان فلفت إلى أن "بعض هذا التقرير مكتوب بالوجع الوطني أمام مشاهد الدمار المغسول بدماء الأشقاء السوريين وتعب أعمارهم جيلا بعد جيل". وأشار إلى أن التقرير "يقدم لوحة مفجعة لما أصاب العمران السوري بمختلف جوانبه الاقتصادية – الاجتماعية من تدمير مريع، ليس أقطع منه وأقسى إلا ما أصاب المواطن السوري، رجلا كان أو امرأة".

وقال: "إن التقرير الممتاز والشامل الذي بين أيدينا شهادة على وحشية الحرب الأهلية التي يمكنها التهام البشر والحجر والشجر، والتي تدمر الإنسان إنسانيته فيفتك بأخيه ولا يتورع عن تخريب العمران، فيحرق آبار النفط، ويدمر المدارس والمستشفيات ورياض الأطفال والمصانع، يقطع الشجر، ينسف البيوت التي بنيت بعرق اجيال، يخرب العناوين المشعة لأقدم الحضارات في التاريخ. بلاد الخير كانت تدعى، وقلعة العروبة وقلبها النابض، ومركز توجيه السياسات، رائدة الوحدة العربية، منطلق النجدات لإخوانها في فلسطين، في جزائر الثورة، في مصر بمواجهة العدوان الثلاثي، شريكها في الحروب ضد الاحتلال الإسرائيلي، راعية لبنان وهو يجاهد لإنهاء الحرب الأهلية التي دمرت بعض عمرانه وكادت تدمر إنسانه".

أضاف: "ليس هذا التقرير ورقة نعي لسوريا، مع أن أرقامه وتوصيف لحجم الخراب في العمران والاقتصاد والزراعة والتعليم ومختلف وجوه الإنتاج، تقدم صورة محزنة عن واقع سوريا اليوم وتكاد تقضي على الأمل بقيامتها".

وختم: "يبقى الأمل بأن شعب سوريا قادر، إذا ما حظي بالدعم المطلوب على إعادة إعمار بلاد الخير التي كانت بين عناوين الأمل بمستقبل عربي أفضل".

عرض التقرير

ثم قدم بشير وأبو اسماعيل عرضاً مفصلاً حول التقرير، جاء فيه: "تتألف الدراسة من ثلاثة فصول تبحث في حالة الاقتصاد الكلي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتوقعات بشأن مستقبل التنمية في ظل استمرار النزاع.

وخلص التقرير إلى أن "العام 2013 هو الأسوأ على جميع الصعد منذ بدء النزاع، فقد شهد تدهوراً مستمراً في المؤشرات التنموية، وامتداد النزاع المسلح إلى مناطق واسعة، وازدياد أعداد النازحين داخل البلد وإلى البلاد المجاورة. وتقلص النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات والمناطق، وإغلاق أعداد كبيرة من الشركات وتسريح العاملين فيها، الأمر الذي أدى إلى تراجع المعروض من مجموعة كبيرة من السلع والخدمات في السوق، وارتفاع حاد في معدلات البطالة، وتدهور سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وانتشار تهريب هذه العملات والتجارة بها في السوق السوداء، مما أسفر بدوره عن ارتفاع حاد في أسعار السلع المستوردة. ولم تستفد القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السوري من انخفاض قيمة العملة المحلية، فانخفضت الصادرات بشكل كبير، في ظل تفاقم العجز في الميزان التجاري بفعل العقوبات المفروضة على التجارة الخارجية والمعاملات المالية.

وبطبيعة الحال، اتسع العجز في الموازنة مع زيادة مخصصات الإنفاق الجاري، وتقلصت الإيرادات الضريبية وعائدات النفط، فارتفع الدين العام ارتفاعاً حاداً. كذلك، وتراجعت الخدمات العامة نتيجة تدمير محطات الطاقة ومضخات المياه ومحطات معالجة الصرف الصحي ووسائل ومحطات النقل والمستشفيات والمدارس وأبار وخزانات وأنابيب النفط ومشتقاته وأعداد كبيرة جداً من الأبنية السكنية.

وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) من 60 مليار دولار عام 2010 إلى 56 مليار عام 2011، ثم إلى 40 مليار دولار عام 2012، وإلى نحو 33 مليار دولار عام 2013. وتقدر الخسارة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2010) خلال السنوات الثلاث الماضية بنحو 70.67 مليار دولار.

وتشير البيانات الواردة في التقرير إلى دخول الاقتصاد السوري في ركود تضخمي، وارتفاع مستويات تضخم أسعار المستهلك بشكل ملحوظ خلال فترة النزاع حتى بلغت أعلى مستوى لها (89.62 في المائة) في الفترة 2012-2013. وتضخمت بشكل خاص أسعار المواد الغذائية والمشروبات، التي ارتفعت بنسبة 107.87 في المائة في الفترة نفسها. ويعود تسارع التضخم إلى انخفاض قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأخرى في السوق السوداء، وارتفاع الأسعار نتيجة لذلك بنسبة 173 في المائة خلال الفترة 2010-2013.

ويقدر مجموع الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري طوال السنوات الثلاث للنزاع (2011-2013) بنحو 139.77 مليار دولار، تكبد القطاع الخاص خسائر بقيمة 95.97 مليار دولار (68.7 في المائة) من الخسارة الاقتصادية الإجمالية، بينما بلغت خسائر القطاع العام 43.8 مليار دولار".

وتناول الفصل الثاني من التقرير "أهداف الالفية، والتي كانت سورية قد حققت تقدما كبيرا فيها، وتم تصنيفها في آخر تقرير (2010) في المرتبة الثالثة بين الدول العربية في تحقيق اهداف الالفية، وهي الآن في المرتبة قبل الأخيرة عربيا قبل الصومال.

كانت الجمهورية العربية السورية نجحت في خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم إلى اجمالي السكان من 7.9 في المائة إلى 0.2 في المائة في الفترة من 1997 إلى 2010. غير أن هذا المشهد تغير جذريا مع نشوب النزاع. وسرعان ما ارتفعت جميع مؤشرات الفقر وخطية الأعلى والأدنى والفقر المدقع، لعدة عوامل منها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تعطل النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات، والارتفاع الكبير في أسعار المواد كافة نتيجة لانخفاض مستويات الإنتاج المحلي للبضائع والخدمات وندرة بعضها، والحصار الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض كبير في حجم الواردات، وتراجع القوة الشرائية لليرة السورية، ووصل عدد السكان تحت خط الفقر الأعلى إلى 4 ملايين شخص (18%).

وانخفضت نسبة الالتحاق الصافي في التعليم الأساسي من 98.4 في المائة في عام 2011 إلى 70 في المائة في عام 2013، وأثر النزاع بصورة أكبر على تعليم البنات، لا سيما في المرحلتين الثانوية والعالية.

وشهدت معدلات تحصين الأطفال ضد الأمراض تدهورا كبيرا. فبعد أن كانت نسبة التحصين بواسطة جميع أنواع اللقاحات تتراوح بين 99-100 في المائة في جميع المحافظات قبل النزاع، انخفضت هذه النسب لمعظم أنواع اللقاحات حتى أصبحت تتراوح بين 50 و70 في المائة حسب المحافظات، وشارفت على الصفر في بعض المناطق. ويستمر معدل وفيات الأمهات في الارتفاع منذ بداية النزاع في عام 2011. ومن المقدر أن يصل إلى 62.7 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة في عام 2013، نتيجة لضعف خدمات الصحة الإنجابية بفعل تضرر البنى التحتية والمنشآت الصحية، ونقص الأدوية بفعل توقف معظم الإنتاج المحلي واستمرار الحصار الخارجي، وانعدام الأمن على الطرق في مساحات واسعة من البلد، على امتداد الأرياف والمدن، في عدة محافظات.

وأدى النزاع إلى عودة أمراض كان السوريون قد نسوها، وإلى تفاقم أمراض كانت معدلات انتشارها منخفضة. فقد عاد شلل الأطفال ليظهر من جديد بعد غياب دام لأكثر من أربعة عشر عاما، بموازاة ارتفاع عدد المصابين بأمراض الحصبة والتيفوئيد والتهاب الكبد الفيروسي والغدة النكافية. وسجل مرض اللاشمانيا انتشارا واسعا، حيث أوقع 41 ألف إصابة في النصف الأول من عام 2013، بسبب التلوث المستشري وسوء النظافة ورداءة الصرف الصحي وانتشار القمامة في مناطق واسعة من البلد، لا سيما في محافظة حلب. وظهرت حالات جديدة من فيروس نقص المناعة البشرية، الإيدز، نتيجة ظروف أوجدها النزاع مؤاتية لذلك، مثل دخول أشخاص أجانب إلى البلد، وتردي الحالة الاقتصادية، وزيادة الضغوط النفسية.

لم يقتصر تأثير النزاع على البشر والحجر بأبعادهما ومؤشراتها المتعددة، بل طاول الغطاء النباتي أيضا. فقد التهمت الحرائق مساحات واسعة من الغابات التي تحتوي أشجارا ورثتها الأجيال السورية منذ مئات السنين في محافظتي اللاذقية والقنيطرة. كما دفع ارتفاع أسعار وقود التدفئة وقلة توفره بشريحة واسعة من السكان إلى التحطيب الجائر الذي لم يقتصر على الغابات، بل تعداها ليطال أشجار الحدائق والأرصفة

والمحميات الطبيعية. كما أوقفت معظم دول التعاون الثنائي مساعداتها وبرامجها الإنمائية، وغادرت معظم البعثات الدولية المعنية بتنسيق هذه البرامج والمساعدات، باستثناء الوكالات التابعة للأمم المتحدة، وكل ذلك تحت وطأة عقوبات اقتصادية ومالية فرضتها مجموعة كبيرة من الدول".

وتناول الفصل الأخير من التقرير "التوقعات بشأن مستقبل الأهداف الإنمائية للألفية في الجمهورية العربية السورية في ظل استمرار النزاع، وذلك على صعيد الحوكمة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وفرص التقدم المحتملة. ويؤكد هذا الفصل أن توقعات الخبراء بشأن الانهيارات الكبرى في الاقتصاد السوري خلال سنوات النزاع قد تحققت، والخسائر الكبرى قد وقعت. وبطبيعة الحال، انعكس ذلك على الحياة اليومية للناس. فاحتياطي المصرف المركزي من العملات الأجنبية انخفض بنسبة 67 في المائة منه خلال ثلاث سنوات فقط، من أجل تثبيت سعر صرف الليرة السورية عند حدود 150 - 160 ليرة للدولار، وبالتالي سيكون مصير الليرة السورية في عام 2015 رهنا بمجريات النزاع ومستوى الدعم الخارجي.

كذلك، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مجدداً في عام 2013 بنسبة 16.7 في المائة، بعد أن تراجعت بنسبة 28.2 في المائة في عام 2012 حتى بلغت نصف ما كانت عليه في عام 2011. ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض، ولو بوتيرة أقل، بنسبة 14.27 في المائة في عام 2014، وأن يبلغ في عام 2015 نحو 4.68 في المائة، حتى يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 27.3 مليار دولار، أي ربع مستواه كما كانت المؤسسات الدولية تتوقعه للعام نفسه.

مع استمرار النزاع، يتوقع أن تترجم انعكاسات هذا التدهور الاقتصادي محنة اجتماعية على عدة مستويات: ففي عام 2015، يتوقع أن يرتفع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى 28.8 طفل لكل ألف نسمة، وأن يصل معدل وفيات الأطفال الرضع دون عمر السنة إلى 28.7 حالة لكل ألف طفل، مقابل 23.3 في عام 2013. ويتوقع أيضاً أن تنخفض نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة إلى 40 في المائة، وأن يرتفع معدل وفيات الأمهات إلى 73.4 حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة. ونتيجة الظروف الراهنة، ستراجع نسبة الولادات التي يجريها عاملون صحيون مؤهلون إلى 50 في المائة، ونسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى 36 في المائة.

في السنوات القليلة المقبلة، يتوقع أن تتدنى نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى 50 في المائة في الفئة العمرية 6-11 سنة، وإلى 30 في المائة في صفوف التلاميذ في الصفين الأول والنهائي من مرحلة التعليم الابتدائي، وهي نسبة متدنية إلى حد مخيف ستترك أثرها المدمر على مستقبل البلد لعقود طويلة. فالخبراء اليوم يتوقعون أن ينشأ جيل من الأطفال دون الـ15 ضحايا للأمية. وبالرغم من التوقعات بأن يبلغ الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية 15 - 24 نسبة 94.3 في المائة في المستقبل المنظور، فمن المؤكد أن هذه النسبة ستتحدر بشكل كبير خلال السنوات القادمة بسبب الانخفاض الحالي والمتوقع في نسب الالتحاق بالتعليم.

وفي عام 2015، يتوقع أن تبلغ نسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الأساسي 90.8، وأن تصل إلى 92.5 في مرحلة التعليم الثانوي، و53.6 في التعليم المهني. ويتوقع أن تنخفض نسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الجامعي لتصل إلى 76.1.

ان أخطر ما تتضمنه هذه الدراسة هو تقديرات الخبراء بشأن الفقر الذي يتوقع أن يصل خطه الأدنى في عام 2015 إلى 59.5 في المائة وخطه الأعلى إلى 89.4 في المائة. وهذا يعني أنه إذا ما استمر النزاع لغاية عام 2015، فسيكون 90 في المائة من السوريين فقراء".

وفي محور الحوكمة اشار التقرير الى انه "لا يمكن الحديث عن الحوكمة في الجمهورية العربية السورية في ظل الظروف الراهنة. وفي ظل عدم خضوع جميع أجزاء الجمهورية العربية السورية إلى سلطة مركزية أو أقله إلى سلطة موحدة، ونظرا إلى تعطيل أو ضعف مؤسسات الدولة، وتحول الميدان إلى آلية الحوكمة الوحيدة والواقعية، تفتقر الجمهورية العربية السورية في الوقت الراهن إلى المقومات الأساسية الحوكمة. فستور 2012 يسري نظريا على جزء من البلد فقط بفعل ظروف الحرب. وينطبق ذلك على التشريعات، بما في ذلك قوانين الانتخابات والأحزاب والإعلام. وفي هذا الواقع الصعب، لا بد من التساؤل حول ما إذا كان إنقاذ ما تبقى من الجمهورية العربية السورية والشعب السوري ممكنا، وحول ما ينبغي القيام به لتحقيق ذلك.

وردا على تلك الأسئلة، تشير الدراسة إلى أن هذا الأمر لا يزال غير مستحيل، حتى ولو كان مهمة عسيرة تزداد صعوبة يوما بعد يوم في ظل ارتفاع الكلفة المادية والبشرية والسياسية للنزاع لحظة بلحظة. وإنقاذ البلد يستدعي وضع خارطة طريق، ركيزتها الأولى تضافر جهود جميع الجهات المعنية، وهي دولية وداخلية، من أجل التوصل إلى حل سياسي تتخذ فيه جميع الأطراف خطوات شجاعة لوقف النزيف البشري والمادي، وذلك انطلاقا من إدراكها لمسئوليتها التاريخية وحرصا على مستقبل الدولة والشعب السوريين".

تقرير للإسكوا عن النزاع في سوريا وتداعياته الاقتصادية

لييانون فايلز

أطلقت الإسكوا اليوم من مقرها في ساحة رياض الصلح، بيروت، تقريرا حمل عنوان "النزاع في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية". شارك في هذا اللقاء حشد من الدبلوماسيين العرب والأجانب ومجموعة من الخبراء والمهتمين. كما شارك ناشر جريدة السفير طلال سلمان بكلمة رئيسية.

وتحدث خلال اللقاء كل من كبير الاقتصاديين في الإسكوا رئيس إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة الدكتور عبدالله الدردري، ورئيس قسم السياسات الاقتصادية في الإسكوا الدكتور خالد أبو اسماعيل، ورئيس قسم النمذجة والتنبؤ الاقتصادي في الإسكوا الدكتور هادي بشير. كما ناقش مضمون التقرير كل من الاختصاصي في الاقتصاد والتنمية الدكتور رسلان خضور، والاختصاصي في الاقتصاد والتنمية الدكتور جمعة حجازي.

استهل اللقاء بكلمة ترحيبية من الدردري أوضح فيها أن هذا التقرير "ليس هو التقرير الوطني السوري حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والذي يصدر سنويا عن الحكومة السورية بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، إنما يتطرق إلى هذا الموضوع في معرض التحليل حول تداعيات الأزمة على الاقتصاد الكلي"، وقال: "إن التقرير يتضمن بيانات ومعطيات عن واقع الاقتصاد والتنمية في سوريا حتى نهاية العام 2013، بالإضافة إلى تحليل من فريق الإسكوا بشأن التوقعات المستقبلية".

وأشار إلى أن "التقرير اعتمد على بيانات المؤسسات الحكومية السورية وعلى بيانات مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة بحسب اختصاصاتها، وعلى تحليلات ومعلومات الخبراء".

أما سلمان فلفت إلى أن "بعض هذا التقرير مكتوب بالوجع الوطني أمام مشاهد الدمار المغسول بدماء الأشقاء السوريين وتعب أعمارهم جيلا بعد جيل". وأشار إلى أن التقرير "يقدم لوحة مفجعة لما أصاب العمران السوري بمختلف جوانبه الاقتصادية – الاجتماعية من تدمير مربع، ليس أقطع منه وأقسى إلا ما أصاب المواطن السوري، رجلا كان أو امرأة".

وقال: "إن التقرير الممتاز والشامل الذي بين أيدينا شهادة على وحشية الحرب الأهلية التي يمكنها التهام البشر والحجر والشجر، والتي تدمر الإنسان إنسانيته فيفتك بأخيه ولا يتورع عن تخريب العمران، فيحرق آبار النفط، ويدمر المدارس والمستشفيات ورياض الأطفال والمصانع، يقطع الشجر، ينسف البيوت التي بنيت بعرق اجيال، يخرب العناوين المشعة لأقدم الحضارات في التاريخ بلاد الخير كانت تدعى، وقلعة العروبة وقلبها النابض، ومركز توجيه السياسات، رائدة الوحدة العربية، منطلق النجدة لإخوانها في فلسطين، في جزائر الثورة، في مصر بمواجهة العدوان الثلاثي، شريكها في الحروب ضد الاحتلال الإسرائيلي، راعية لبنان وهو يجاهد لإنهاء الحرب الأهلية التي دمرت بعض عمرانه وكادت تدمر إنسانه".

أضاف: "ليس هذا التقرير ورقة نعي لسوريا، مع أن أرقامه وتوصيف لحجم الخراب في العمران والاقتصاد والزراعة والتعليم ومختلف وجوه الإنتاج، تقدم صورة محزنة عن واقع سوريا اليوم وتكاد تقضي على الأمل بقيامتها".

وختم: "يبقى الأمل بأن شعب سوريا قادر، إذا ما حظي بالدعم المطلوب على إعادة إعمار بلاد الخير التي كانت بين عناوين الأمل بمستقبل عربي أفضل".

ثم قدم بشير وأبو اسماعيل عرضاً مفصلاً حول التقرير، جاء فيه: "تتألف الدراسة من ثلاثة فصول تبحث في حالة الاقتصاد الكلي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتوقعات بشأن مستقبل التنمية في ظل استمرار النزاع.

وخلص التقرير إلى أن "العام 2013 هو الأسوأ على جميع الصعد منذ بدء النزاع، فقد شهد تدهوراً مستمراً في المؤشرات التنموية، وامتداد النزاع المسلح إلى مناطق واسعة، وازدياد أعداد النازحين داخل البلد وإلى البلاد المجاورة. وتقلص النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات والمناطق، وإغلاق أعداد كبيرة من الشركات وتسريح العاملين فيها، الأمر الذي أدى إلى تراجع المعروض من مجموعة كبيرة من السلع والخدمات في السوق، وارتفاع حاد في معدلات البطالة، وتدهور سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وانتشار تهريب هذه العملات والتجارة بها في السوق السوداء، مما أسفر بدوره عن ارتفاع حاد في أسعار السلع المستوردة. ولم تستفد القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السوري من انخفاض قيمة العملة المحلية، فانخفضت الصادرات بشكل كبير، في ظل تفاقم العجز في الميزان التجاري بفعل العقوبات المفروضة على التجارة الخارجية والمعاملات المالية.

وبطبيعة الحال، اتسع العجز في الموازنة مع زيادة مخصصات الإنفاق الجاري، وتقلصت الإيرادات الضريبية وعائدات النفط، فارتفع الدين العام ارتفاعاً حاداً. كذلك، وتراجعت الخدمات العامة نتيجة تدمير محطات الطاقة ومضخات المياه ومحطات معالجة الصرف الصحي ووسائل ومحطات النقل والمستشفيات والمدارس وأبار وخزانات وأنابيب النفط ومشتقاته وأعداد كبيرة جداً من الأبنية السكنية.

وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) من 60 مليار دولار عام 2010 إلى 56 مليار عام 2011، ثم إلى 40 مليار دولار عام 2012، وإلى نحو 33 مليار دولار عام 2013. وتقدر الخسارة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2010) خلال السنوات الثلاث الماضية بنحو 70.67 مليار دولار.

وتشير البيانات الواردة في التقرير إلى دخول الاقتصاد السوري في ركود تضخمي، وارتفاع مستويات تضخم أسعار المستهلك بشكل ملحوظ خلال فترة النزاع حتى بلغت أعلى مستوى لها (89.62 في المائة) في الفترة 2012-2013. وتضخمت بشكل خاص أسعار المواد الغذائية والمشروبات، التي ارتفعت بنسبة 107.87 في المائة في الفترة نفسها. ويعود تسارع التضخم إلى انخفاض قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأخرى في السوق السوداء، وارتفاع الأسعار نتيجة لذلك بنسبة 173 في المائة خلال الفترة 2010-2013.

ويقدر مجموع الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري طوال السنوات الثلاث للنزاع (2011-2013) بنحو 139.77 مليار دولار، تكبد القطاع الخاص خسائر بقيمة 95.97 مليار دولار (68.7 في المائة) من الخسارة الاقتصادية الإجمالية، بينما بلغت خسائر القطاع العام 43.8 مليار دولار.

وتناول الفصل الثاني من التقرير "أهداف الالفية، والتي كانت سورية قد حققت تقدما كبيرا فيها، وتم تصنيفها في آخر تقرير (2010) في المرتبة الثالثة بين الدول العربية في تحقيق اهداف الالفية، وهي الآن في المرتبة قبل الأخيرة عربيا قبل الصومال.

كانت الجمهورية العربية السورية نجحت في خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم إلى اجمالي السكان من 7.9 في المائة إلى 0.2 في المائة في الفترة من 1997 إلى 2010. غير أن هذا المشهد تغير جذريا مع نشوب النزاع. وسرعان ما ارتفعت جميع مؤشرات الفقر وخطيه الأعلى والأدنى والفقر المدقع، لعدة عوامل منها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تعطل النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات، والارتفاع الكبير في أسعار المواد كافة نتيجة لانخفاض مستويات الإنتاج المحلي للبضائع والخدمات وندرة بعضها، والحصار الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض كبير في حجم الواردات، وتراجع القوة الشرائية لليرة السورية، ووصل عدد السكان تحت خط الفقر الأعلى إلى 4 ملايين شخص (18%).

وانخفضت نسبة الالتحاق الصافي في التعليم الأساسي من 98.4 في المائة في عام 2011 إلى 70 في المائة في عام 2013، وأثر النزاع بصورة أكبر على تعليم البنات، لا سيما في المرحلتين الثانوية والعالية.

وشهدت معدلات تحصين الأطفال ضد الأمراض تدهورا كبيرا. فبعد أن كانت نسبة التحصين بواسطة جميع أنواع اللقاحات تتراوح بين 99-100 في المائة في جميع المحافظات قبل النزاع، انخفضت هذه النسب لمعظم أنواع اللقاحات حتى أصبحت تتراوح بين 50 و70 في المائة حسب المحافظات، وشارفت على الصفر في بعض المناطق. ويستمر معدل وفيات الأمهات في الارتفاع منذ بداية النزاع في عام 2011. ومن المقدر أن يصل إلى 62.7 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة في عام 2013، نتيجة لضعف خدمات الصحة الإنجابية بفعل تضرر البنى التحتية والمنشآت الصحية، ونقص الأدوية بفعل توقف معظم الإنتاج المحلي واستمرار الحصار الخارجي، وانعدام الأمن على الطرق في مساحات واسعة من البلد، على امتداد الأرياف والمدن، في عدة محافظات.

وأدى النزاع إلى عودة أمراض كان السوريون قد نسوها، وإلى تفاقم أمراض كانت معدلات انتشارها منخفضة. فقد عاد شلل الأطفال ليظهر من جديد بعد غياب دام لأكثر من أربعة عشر عاما، بموازاة ارتفاع عدد المصابين بأمراض الحصبة والتيفوئيد والتهاب الكبد الفيروسي والغدة النكافية. وسجل مرض اللاشمانيا انتشارا واسعا، حيث أوقع 41 ألف إصابة في النصف الأول من عام 2013، بسبب التلوث المستشري وسوء النظافة ورداءة الصرف الصحي وانتشار القمامة في مناطق واسعة من البلد، لا سيما في محافظة حلب. وظهرت حالات جديدة من فيروس نقص المناعة البشرية، الإيدز، نتيجة ظروف أوجدها النزاع مؤاتية لذلك، مثل دخول أشخاص أجنبى إلى البلد، وتردي الحالة الاقتصادية، وزيادة الضغوط النفسية.

لم يقتصر تأثير النزاع على البشر والحجر بأبعادهما ومؤشراتها المتعددة، بل طاول الغطاء النباتي أيضا. فقد التهمت الحرائق مساحات واسعة من الغابات التي تحتوي أشجارا ورثتها الأجيال السورية منذ مئات السنين في محافظتي اللاذقية والقنيطرة. كما دفع ارتفاع أسعار وقود التدفئة وقلة توفره بشريحة واسعة من السكان إلى التحطيب الجائر الذي لم يقتصر على الغابات، بل تعداها ليطال أشجار الحدائق والأرصفة

والمحميات الطبيعية. كما أوقفت معظم دول التعاون الثنائي مساعداتها وبرامجها الإنمائية، وغادرت معظم البعثات الدولية المعنية بتنسيق هذه البرامج والمساعدات، باستثناء الوكالات التابعة للأمم المتحدة، وكل ذلك تحت وطأة عقوبات اقتصادية ومالية فرضتها مجموعة كبيرة من الدول".

وتناول الفصل الأخير من التقرير "التوقعات بشأن مستقبل الأهداف الإنمائية للألفية في الجمهورية العربية السورية في ظل استمرار النزاع، وذلك على صعيد الحوكمة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وفرص التقدم المحتملة. ويؤكد هذا الفصل أن توقعات الخبراء بشأن الانهيارات الكبرى في الاقتصاد السوري خلال سنوات النزاع قد تحققت، والخسائر الكبرى قد وقعت. وبطبيعة الحال، انعكس ذلك على الحياة اليومية للناس. فاحتياطي المصرف المركزي من العملات الأجنبية انخفض بنسبة 67 في المائة منه خلال ثلاث سنوات فقط، من أجل تثبيت سعر صرف الليرة السورية عند حدود 150 - 160 ليرة للدولار، وبالتالي سيكون مصير الليرة السورية في عام 2015 رهنا بمجريات النزاع ومستوى الدعم الخارجي.

كذلك، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مجدداً في عام 2013 بنسبة 16.7 في المائة، بعد أن تراجعت بنسبة 28.2 في المائة في عام 2012 حتى بلغت نصف ما كانت عليه في عام 2011. ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض، ولو بوتيرة أقل، بنسبة 14.27 في المائة في عام 2014، وأن يبلغ في عام 2015 نحو 4.68 في المائة، حتى يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 27.3 مليار دولار، أي ربع مستواه كما كانت المؤسسات الدولية تتوقعه للعام نفسه.

مع استمرار النزاع، يتوقع أن تترجم انعكاسات هذا التدهور الاقتصادي محنة اجتماعية على عدة مستويات: ففي عام 2015، يتوقع أن يرتفع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى 28.8 طفل لكل ألف نسمة، وأن يصل معدل وفيات الأطفال الرضع دون عمر السنة إلى 28.7 حالة لكل ألف طفل، مقابل 23.3 في عام 2013. ويتوقع أيضاً أن تنخفض نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة إلى 40 في المائة، وأن يرتفع معدل وفيات الأمهات إلى 73.4 حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة. ونتيجة الظروف الراهنة، ستراجع نسبة الولادات التي يجريها عاملون صحيون مؤهلون إلى 50 في المائة، ونسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى 36 في المائة.

في السنوات القليلة المقبلة، يتوقع أن تتدنى نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى 50 في المائة في الفئة العمرية 6-11 سنة، وإلى 30 في المائة في صفوف التلاميذ في الصفين الأول والنهائي من مرحلة التعليم الابتدائي، وهي نسبة متدنية إلى حد مخيف ستترك أثرها المدمر على مستقبل البلد لعقود طويلة. فالخبراء اليوم يتوقعون أن ينشأ جيل من الأطفال دون الـ15 ضحايا للأمية. وبالرغم من التوقعات بأن يبلغ الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية 15 - 24 نسبة 94.3 في المائة في المستقبل المنظور، فمن المؤكد أن هذه النسبة ستتحدر بشكل كبير خلال السنوات القادمة بسبب الانخفاض الحالي والمتوقع في نسب الالتحاق بالتعليم.

وفي عام 2015، يتوقع أن تبلغ نسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الأساسي 90.8، وأن تصل إلى 92.5 في مرحلة التعليم الثانوي، و53.6 في التعليم المهني. ويتوقع أن تنخفض نسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الجامعي لتصل إلى 76.1.

ان أخطر ما تتضمنه هذه الدراسة هو تقديرات الخبراء بشأن الفقر الذي يتوقع أن يصل خطه الأدنى في عام 2015 إلى 59.5 في المائة وخطه الأعلى إلى 89.4 في المائة. وهذا يعني أنه إذا ما استمر النزاع لغاية عام 2015، فسيكون 90 في المائة من السوريين فقراء".

وفي محور الحوكمة اشار التقرير الى انه "لا يمكن الحديث عن الحوكمة في الجمهورية العربية السورية في ظل الظروف الراهنة. وفي ظل عدم خضوع جميع أجزاء الجمهورية العربية السورية إلى سلطة مركزية أو أقله إلى سلطة موحدة، ونظرا إلى تعطيل أو ضعف مؤسسات الدولة، وتحول الميدان إلى آلية الحوكمة الوحيدة والواقعية، تفتقر الجمهورية العربية السورية في الوقت الراهن إلى المقومات الأساسية الحوكمة. فستور 2012 يسري نظريا على جزء من البلد فقط بفعل ظروف الحرب. وينطبق ذلك على التشريعات، بما في ذلك قوانين الانتخابات والأحزاب والإعلام. وفي هذا الواقع الصعب، لا بد من التساؤل حول ما إذا كان إنقاذ ما تبقى من الجمهورية العربية السورية والشعب السوري ممكنا، وحول ما ينبغي القيام به لتحقيق ذلك.

وردا على تلك الأسئلة، تشير الدراسة إلى أن هذا الأمر لا يزال غير مستحيل، حتى ولو كان مهمة عسيرة تزداد صعوبة يوما بعد يوم في ظل ارتفاع الكلفة المادية والبشرية والسياسية للنزاع لحظة بلحظة. وإنقاذ البلد يستدعي وضع خارطة طريق، ركيزتها الأولى تضافر جهود جميع الجهات المعنية، وهي دولية وداخلية، من أجل التوصل إلى حل سياسي تتخذ فيه جميع الأطراف خطوات شجاعة لوقف النزيف البشري والمادي، وذلك انطلاقا من إدراكها لمسئوليتها التاريخية وحرصا على مستقبل الدولة والشعب السوريين".

(اسكوا): 90 بالمئة من السوريين سيعيشون تحت خط الفقر في 2015

القبس

حذر تقرير نشرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (اسكوا) صدر هنا اليوم من ان خسائر الاقتصاد السوري بلغت 140 مليار دولار منذ انطلاق الازمة متوقعا ان يعيش 90 في المئة من السوريين تحت خط الفقر في حال استمرار الازمة في عام 2015.

وقال التقرير الذي نشر تحت عنوان (النزاع في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الاهداف الانمائية للالفة) ان عام 2013 "كان الاسوأ على جميع الصعد" منذ انطلاق الازمة في سوريا.

وأوضح ان عام 2013 شهد تدهورا كبيرا في المؤشرات التنموية وتزايد عدد النازحين وتقلص الاقتصاد وانخفاض سعر صرف الليرة السورية ما أدى الى ارتفاع هائل في الاسعار بالاضافة الى اتساع عجز الموازنة بسبب تقلص الإيرادات الضريبية وعائدات النفط.

وكشف ان الناتج المحلي الاجمالي في سوريا تراجع من 60 مليار دولار في 2010 الى نحو 33 مليار دولار في 2013 "وفق الاسعار الثابتة لعام 2010" لتبلغ الخسارة الاجمالية للناتج المحلي الحقيقي خلال سنوات الازمة الثلاث حوالي 70 مليار دولار.

ولفت التقرير الى ان الاقتصاد السوري دخل في ركود تضخمي سببه انخفاض قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأخرى في السوق السوداء ما أدى الى ارتفاع الاسعار بنسبة 173 في المئة خلال الفترة من 2010 الى 2013 بينها اسعار المواد الغذائية والمشروبات التي ارتفعت الى نسبة تقارب 108 في المئة بين 2012 و2013.

وقدر التقرير مجموع الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري طوال السنوات الثلاث للنزاع بحوالي 77ر139 مليار دولار بينها 97ر95 مليار دولار تكبدها القطاع الخاص فيما بلغت خسائر القطاع العام 8ر43 مليار دولار.

واضاف ان احتياطي المصرف المركزي السوري من العملات الاجنبية انخفض بنسبة 67 في المئة خلال ثلاث سنوات فقط من اجل تثبيت سعر صرف الليرة السورية عند حدود 150 الى 160 ليرة للدولار مؤكدا ان سوريا تراجعت من المرتبة الثالثة عربيا في تحقيق "اهداف الالفة" في عام 2010 الى المرتبة ما قبل الاخيرة قبل الصومال.

وذكر التقرير في هذا الصدد أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر شهدت ارتفاعا كبيرا من 18 في المئة في 2010 لتصل في عام 2015 الى حوالي 90 في المئة من السوريين في حال استمرت الازمة.

وأظهر ان نسبة الالتحاق الصافي للطلاب بالتعليم الاساسي انخفضت من حوالي 98 في المئة في 2011 الى 70 في المئة في 2013 مشيرا الى ان النزاع اثر بصورة اكبر على تعليم البنات لاسيما في المرحلتين الثانوية والعالية.

وتوقع الخبراء ان تتدنى نسبة الالتحاق بالتعليم الاساسي الى 50 في المئة في الفئة العمرية بين ستة و11 عاما والى 30 في المئة في صفوف التلاميذ في الصفين الاول والنهائي من مرحلة التعليم الابتدائي "وان ينشأ جيل من الاطفال دون الـ15 ضحايا للامية".

ولفت التقرير الى تدهور معدلات تحصين الاطفال ضد الامراض بشكل كبير وارتفاع معدل وفيات الامهات عند الولادة كما سجل تزايدا كبيرا في اعداد المصابين بامراض كالحصبة والتيفوئيد والتهاب الكبد الفيروسي والغدة النكافية واللاشمانيا فضلا عن ظهور امراض كانت قد اختفت من سوريا مثل شلل الاطفال نتيجة تراجع الخدمات الصحية بعد اندلاع الصراع.

وحذر الخبراء من ارتفاع معدل وفيات الاطفال دون الخامسة في 2015 الى 28ر8 طفلا لكل الف نسمة وان يصل معدل وفيات الاطفال الرضع دون عمر السنة الى 28ر7 حالة لكل الف طفل مقابل 23ر3 في عام 2013.

كما توقعوا انخفاض نسبة الاطفال المحصنين ضد الحصبة الى 40 في المئة وارتفاع معدل وفيات الامهات الى 73ر4 حالة وفاة لكل مئة الف ولادة وان تتراجع نسبة الولادات التي يجريها عاملون صحيون مؤهلون الى 50 في المئة ونسبة استخدام وسائل تنظيم الاسرة الى 36 في المئة.

وكشف التقرير عن تراجع الغطاء النباتي بشكل كبير في سوريا بسبب الحرائق والتحطيب الجائر الذي شهدته الغابات في معظم المحافظات السورية والذي وصل الى اشجار الحدائق العامة والارصفة والمحميات الطبيعية.

يذكر ان تقرير (اسكوا) اعتمد على بيانات المؤسسات الحكومية السورية وعلى بيانات مؤسسات ووكالات الامم المتحدة وعلى تحليلات ومعلومات كبار الخبراء الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا.

90 بالمئة من السوريين سيعيشون تحت خط الفقر في 2015

وكالة الأنباء الكويتية

كونا

حذر تقرير نشرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (اسكوا) صدر هنا اليوم من ان خسائر الاقتصاد السوري بلغت 140 مليار دولار منذ انطلاق الازمة متوقعا ان يعيش 90 في المئة من السوريين تحت خط الفقر في حال استمرار الازمة في عام 2015. وقال التقرير الذي نشر تحت عنوان (النزاع في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الاهداف الانمائية لللفية) ان

عام 2013 "كان الاسوأ على جميع الصعد" منذ انطلاق الازمة في سوريا. وأوضح ان عام 2013 شهد تدهورا كبيرا في المؤشرات التنموية وتزايد عدد النازحين وتقلص الاقتصاد وانخفاض سعر صرف الليرة السورية ما ادى الى ارتفاع هائل في الاسعار بالاضافة الى اتساع عجز الموازنة بسبب تقلص الايرادات الضريبية وعائدات النفط. وكشف ان الناتج المحلي الاجمالي في سوريا تراجع من 60 مليار دولار في 2010 الى نحو 33 مليار دولار في 2013 "وفق الاسعار الثابتة لعام 2010" لتبلغ الخسارة الاجمالية للناتج المحلي الحقيقي خلال سنوات الازمة الثلاث حوالي 70 مليار دولار. ولفت التقرير الى ان الاقتصاد السوري دخل في ركود تضخمي سببه انخفاض قيمة الليرة السورية مقابل العملات الاخرى في السوق السوداء ما ادى الى ارتفاع الاسعار بنسبة 173 في المئة خلال الفترة من 2010 الى 2013 بينها اسعار المواد الغذائية والمشروبات التي ارتفعت الى نسبة تقارب 108 في المئة بين 2012 و2013. وقدر التقرير مجموع الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري طوال السنوات الثلاث للنزاع بحوالي 139ر77 مليار دولار بينها 95ر97 مليار دولار تكبدها القطاع الخاص فيما بلغت خسائر القطاع العام 43ر8 مليار دولار.

واضاف ان احتياطي المصرف المركزي السوري من العملات الاجنبية انخفض بنسبة 67 في المئة خلال ثلاث سنوات فقط من اجل تثبيت سعر صرف الليرة السورية عند حدود 150 الى 160 ليرة للدولار مؤكدا ان سوريا تراجعت من المرتبة الثالثة عربيا في تحقيق "اهداف الالفية" في عام 2010 الى المرتبة ما قبل الاخيرة قبل الصومال. وذكر التقرير في هذا الصدد أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر شهدت ارتفاعا كبيرا من 18 في المئة في 2010 لتصل في عام 2015 الى حوالي 90 في المئة من السوريين في حال استمرت الازمة. وأظهر ان نسبة الالتحاق الصافي للطلاب بالتعليم الاساسي انخفضت من حوالي 98 في المئة في 2011 الى 70 في المئة في 2013 مشيرا الى ان النزاع اثر بصورة اكبر على تعليم البنات لاسيما في المرحلتين الثانوية والعالية. وتوقع الخبراء ان تتدنى نسبة الالتحاق بالتعليم الاساسي الى 50 في المئة في الفئة العمرية بين ستة و11 عاما والى 30 في المئة في صفوف التلاميذ في الصفين الاول والنهائي من مرحلة التعليم الابتدائي "وان ينشأ جيل من الاطفال دون الـ15 ضحايا للامية". ولفت التقرير الى تدهور معدلات تحصين الاطفال ضد الامراض بشكل كبير وارتفاع معدل وفيات الامهات عند الولادة كما سجل تزايدا كبيرا في اعداد المصابين بامراض كالحصبة والتيفوئيد والتهاب الكبد الفيروسي والغدة النكافية واللاشمانيا فضلا عن ظهور امراض كانت قد اختفت من سوريا مثل شلل الاطفال نتيجة تراجع الخدمات الصحية بعد اندلاع الصراع. وحذر الخبراء من ارتفاع معدل وفيات الاطفال دون الخامسة في 2015 الى 28ر8 طفلا لكل الف نسمة وان يصل معدل وفيات الاطفال الرضع دون عمر السنة الى 28ر7 حالة لكل الف طفل مقابل 23ر3 في عام 2013. كما توقعوا انخفاض نسبة الاطفال المحصنين ضد الحصبة الى 40 في المئة وارتفاع معدل وفيات الامهات الى 73ر4 حالة وفاة لكل مئة الف ولادة وان تتراجع نسبة الولادات التي يجريها عاملون صحيون مؤهلون الى 50 في المئة ونسبة استخدام وسائل تنظيم الاسرة الى 36 في المئة. وكشف التقرير عن تراجع الغطاء النباتي بشكل كبير في سوريا بسبب الحرائق والتحطيط الجائر الذي شهدته الغابات في معظم المحافظات السورية والذي وصل الى اشجار الحدائق العامة والارصفة والمحميات الطبيعية. يذكر ان تقرير (اسكوا) اعتمد على بيانات المؤسسات الحكومية السورية وعلى بيانات

سوريا خسرت 237 بليون دولار ... و90 في المئة من الشعب فقراء

ابراهيم حميدي

الحياة

في حال استمر الصراع في سورية الى العام المقبل، ستبلغ كلفة الخسائر نحو 237 بليون دولار أميركي بينها 17 بليوناً من الناتج المحلي الذي كان 60 بليوناً قبل بداية الأزمة في 2010، كما أن 90 في المئة من الشعب السوري سيكونون فقراء، بحيث صارت سورية قريبة من الصومال من حيث التصنيفات الاممية، لذلك فإن السؤال الذي يطرحه خبراء دوليون وسوريون هو: ماذا بقي من سورية؟

وكانت «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا» (الاسكوا) دعت امس عدداً من الخبراء السوريين والديبلوماسيين لإطلاق تقرير عن كلفة النزاع السوري، بالتزامن مع زيارة المبعوث الدولي الجديد ستيفان دي ميستورا الذي التقى المديرية التنفيذية لـ «اسكوا» ريم خلف وكبير الاقتصاديين عبدالله الدردري عشية توجهه الى دمشق للقاء الرئيس بشار الأسد ووزير الخارجية وليد المعلم».

وقال الدردري، الذي يشرف على برنامج «الأجندة الوطنية لمسقبل سورية» بمشاركة 300 خبير سوري بحثوا في الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، أمس: «السؤال كان: ما الذي خسرت سورية بالأرقام والوقائع؟ كلما زادت البيانات التي توافرت لدينا، تبيّن لنا أن السؤال: ما الذي بقي من سورية؟».

وبحسب التقرير، فإن «عام 2013 هو الأسوأ على كل الصعد منذ بدء النزاع. اذ شهد تدهوراً مستمراً في المؤشرات التنموية، وامتداد النزاع المسلح إلى مناطق واسعة، وازدياد أعداد النازحين داخل البلد وإلى البلاد المجاورة. وتقلص النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات والمناطق، وإغلاق أعداد كبيرة من الشركات وتسريح العاملين فيها»، الأمر الذي أدى إلى «انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) من 60 بليون دولار عام 2010 إلى 56 بليوناً عام 2011، ثم إلى 40 بليوناً عام 2012، وإلى نحو 33 بليوناً العام 2013». وتقدّر الخسارة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار 2010 خلال السنوات الثلاث الماضية بنحو 70.67 بليون. كما ارتفعت مستويات تضخم أسعار المستهلك في شكل ملحوظ خلال فترة النزاع حتى بلغت أعلى مستوى لها، أي 89.62 في المئة، في الفترة 2012-2013.

وتضحّت بشكل خاص أسعار المواد الغذائية والمشروبات، التي ارتفعت بنسبة 107.87 في المئة في الفترة نفسها. ويعود تسارع التضخم إلى انخفاض قيمة الليرة السورية في مقابل العملات الأخرى في السوق السوداء، وارتفاع الأسعار نتيجةً لذلك بنسبة 173 في المئة خلال الفترة 2010-2013، بحسب التقرير. وقدّر الخبراء في الاجتماع مجموع الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري طوال السنوات الثلاث الأولى بنحو 139.77 بليون دولار، تكبّد القطاع الخاص خسائر بقيمة 95.97 بليون.

وأفاد بيان صحفي انه بحسب المعطيات فإن سورية «حققت تقدماً كبيراً فيها، وتم تصنيفها في آخر تقرير 2010 في المرتبة الثالثة بين الدول العربية في تحقيق اهداف الألفية، وهي الآن في المرتبة قبل الأخيرة عربياً قبل الصومال»، حيث انخفضت نسبة الالتحاق الصافي في التعليم الأساسي من 98.4 في المئة في عام 2011 إلى 70 في المئة في عام 2013، كما سجل مرض اللاشمانيا انتشاراً واسعاً، حيث أوقع 41 ألف إصابة في النصف الأول من عام 2013 «بسبب التلوث المستشري وسوء النظافة ورداءة الصرف الصحي وانتشار القمامة في مناطق واسعة من البلد، لا سيما في محافظة حلب» شمال البلاد.

وفيما كانت التقديرات تشير الى وجود اكثر من 18 بليون دولار أميركي في المصرف المركزي، قدّر الخبراء ان الاحتياطي من العملات الأجنبية انخفض بنسبة 67 في المئة خلال ثلاث سنوات فقط، من أجل تثبيت سعر صرف الليرة السورية عند حدود 150 – 160 ليرة للدولار، علماً ان السعر انخفض في الايام الاخيرة الى حدود 180 ليرة.

ولعل أخطر ما تتضمنه هذه الدراسة هو تقديرات الخبراء في شأن الفقر الذي يُتَوَقَّع أن يصل خطه الأدنى في عام 2015 إلى 59.5 في المئة وخطه الأعلى إلى 89.4 في المئة. وهذا يعني أنه إذا ما استمر النزاع لغاية عام 2015، فسيكون 90 في المئة من السوريين البالغ عددهم نحو 22 مليوناً فقراء، بحسب التقرير.

وبعدما سأل معدو التقرير «ما إذا كان إنقاذ ما تبقى من سورية والشعب السوري ممكناً وما ينبغي القيام به لتحقيق ذلك»، قالوا: «لا يزال غير مستحيل، حتى ولو كان مهمةً عسيرة». وخلص التقرير الى ان «إنقاذ البلد يستدعي وضع خريطة طريق، ركيزتها الأولى تضافر جهود جميع الجهات المعنية، وهي دولية وداخلية، من أجل التوصل إلى حل سياسي تتخذ فيه جميع الأطراف خطوات شجاعة لوقف النزيف البشري والمادي».

تقرير لـ"الإسكوا" عن تداعيات النزاع السوري الاقتصادية

موقع لبنان 24

أطلقت "الإسكوا" من مقرها في ساحة رياض الصلح، تقريراً بعنوان "النزاع في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية". شارك في اللقاء عدد

من الدبلوماسيين العرب والأجانب ومجموعة من الخبراء والمهتمين. وكانت كلمات لكل من ناشر جريدة "السفير" طلال سلمان، كبير الاقتصاديين في "الإسكوا" رئيس إدارة التنمية الاقتصادية والعلامة عبدالله الدردري، رئيس قسم السياسات الاقتصادية خالد أبو اسماعيل، ورئيس قسم التنبؤ الاقتصادي هادي بشير. وأوضح الدردري أن "التقرير يتضمن بيانات ومعطيات عن واقع الاقتصاد والتنمية في سوريا حتى نهاية الـ2013 وتحليل من فريق "الإسكوا" بشأن التوقعات المستقبلية".

وأشار الى أن "التقرير اعتمد على بيانات المؤسسات الحكومية السورية ووكالات الأمم المتحدة، وعلى تحليلات ومعلومات الخبراء".

النزاع في سوريا: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية

وكالة زاوية

أطلقت الإسكوا اليوم من مقرها في ساحة رياض الصلح، بيروت، تقريراً حمل عنوان "النزاع في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية". وشارك في هذا اللقاء حشد من الدبلوماسيين العرب والأجانب ومجموعة من الخبراء والمهتمين. كما شارك الأستاذ طلال سلمان رئيس تحرير جريدة "السفير" بكلمة رئيسية مرفقة طياً.

وتكلم خلال اللقاء كلٌّ من الدكتور عبدالله الدردري كبير الاقتصاديين في الإسكوا ورئيس إدارة التنمية الاقتصادية والعلامة، والدكتور خالد أبو اسماعيل رئيس قسم السياسات الاقتصادية في الإسكوا، والدكتور هادي بشير رئيس قسم النمذجة والتنبؤ الاقتصادي في الإسكوا. كما ناقش مضمون التقرير كلٌّ من الدكتور رسلان خضور، أخصائي في الاقتصاد والتنمية، والدكتور جمعة حجازي، أخصائي في الاقتصاد والتنمية كذلك.

استهلّ اللقاء بكلمة ترحيبية من الدكتور عبدالله الدردري أوضح فيها أنّ هذا التقرير ليس هو التقرير الوطني السوري حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والذي يصدر سنوياً عن الحكومة السورية بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، إنما يتطرق إلى هذا الموضوع في معرض التحليل حول تداعيات الأزمة على الاقتصاد الكلي. وأضاف أن التقرير يتضمن بيانات ومعطيات عن واقع الاقتصاد والتنمية في سوريا حتى نهاية العام 2013، بالإضافة إلى تحليل من فريق الإسكوا بشأن التوقعات المستقبلية.

وقال إن التقرير اعتمد على بيانات المؤسسات الحكومية السورية وعلى بيانات مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة بحسب اختصاصاتها، وعلى تحليلات ومعلومات الخبراء.

ثمّ قدّم بشير وأبو اسماعيل عرضاً مفصلاً حول التقرير، جاء فيه: تتألف الدراسة من ثلاثة فصول تبحث في حالة الاقتصاد الكلي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتوقعات بشأن مستقبل التنمية في ظل استمرار النزاع.

النزاع في سوريا وتداعياته الاقتصادية.. سوريا تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة عربياً بعدما كانت الثالثة

الخبر برس

أطلقت الإسكوا اليوم من مقرها في ساحة رياض الصلح، بيروت، تقريراً حمل عنوان "النزاع في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية". شارك في هذا اللقاء حشد من الدبلوماسيين العرب والأجانب ومجموعة من الخبراء والمهتمين. كما شارك ناشر جريدة السفير طلال سلمان بكلمة رئيسية.

وتحدث خلال اللقاء كل من كبير الاقتصاديين في الإسكوا رئيس إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة الدكتور عبدالله الدردري، ورئيس قسم السياسات الاقتصادية في الإسكوا الدكتور خالد أبو اسماعيل، ورئيس قسم النمذجة والتنبؤ الاقتصادي في الإسكوا الدكتور هادي بشير. كما ناقش مضمون التقرير كل من الاختصاصي في الاقتصاد والتنمية الدكتور رسلان خضور، والاختصاصي في الاقتصاد والتنمية الدكتور جمعة حجازي.

الدرديري

استهل اللقاء بكلمة ترحيبية من الدردري أوضح فيها أن هذا التقرير "ليس هو التقرير الوطني السوري حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والذي يصدر سنوياً عن الحكومة السورية بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، إنما يتطرق إلى هذا الموضوع في معرض التحليل حول تداعيات الأزمة على الاقتصاد الكلي"، وقال: "إن التقرير يتضمن بيانات ومعطيات عن واقع الاقتصاد والتنمية في سوريا حتى نهاية العام 2013، بالإضافة إلى تحليل من فريق الإسكوا بشأن التوقعات المستقبلية".

وأشار الى ان "التقرير اعتمد على بيانات المؤسسات الحكومية السورية وعلى بيانات مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة بحسب اختصاصاتها، وعلى تحليلات ومعلومات الخبراء".

سلمان

أما سلمان فلفت الى أن "بعض هذا التقرير مكتوب بالوجع الوطني أمام مشاهد الدمار المغسول بدماء الأشقاء السوريين وتعب أعمارهم جيلا بعد جيل". وأشار الى أن التقرير "يقدم لوحة مفجعة لما أصاب العمران السوري بمختلف جوانبه الاقتصادية - الاجتماعية من تدمير مريع، ليس أفزع منه وأقسى إلا ما أصاب المواطن السوري، رجلا كان أو امرأة".

وقال: "إن التقرير الممتاز والشامل الذي بين أيدينا شهادة على وحشية الحرب الأهلية التي يمكنها التهام البشر والحجر والشجر، والتي تدمر الإنسان إنسانيته فيفتك بأخيه ولا يتورع عن تخريب العمران، فيحرق آبار النفط، ويدمر المدارس والمستشفيات ورياض الأطفال والمصانع، يقطع الشجر، ينسف البيوت التي بنيت بعرق اجيال، يخرب العناوين المشعة لأقدم الحضارات في التاريخ.بلاد الخير كانت تدعى، وقلعة العروبة وقلبها النابض، ومركز توجيه السياسات، رائدة الوحدة العربية، منطلق النجيدات لإخوانها في فلسطين، في جزائر الثورة، في مصر بمواجهة العدوان الثلاثي، شريكها في الحروب ضد الاحتلال الإسرائيلي، راعية لبنان وهو يجاهد لإنهاء الحرب الأهلية التي دمرت بعض عمرانه وكادت تدمر إنسانه".

أضاف: "ليس هذا التقرير ورقة نعي لسوريا، مع أن أرقامه وتوصيف لحجم الخراب في العمران والاقتصاد والزراعة والتعليم ومختلف وجوه الإنتاج، تقدم صورة محزنة عن واقع سوريا اليوم وتكاد تقضي على الأمل بقيامتها".

وختم: "يبقى الأمل بأن شعب سوريا قادر، إذا ما حظي بالدعم المطلوب على إعادة إعمار بلاد الخير التي كانت بين عناوين الأمل بمستقبل عربي أفضل".

عرض التقرير

ثم قدم بشير وأبو اسماعيل عرضا مفصلا حول التقرير، جاء فيه: "تتألف الدراسة من ثلاثة فصول تبحث في حالة الاقتصاد الكلي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتوقعات بشأن مستقبل التنمية في ظل استمرار النزاع.

وخلص التقرير إلى أن "العام 2013 هو الأسوأ على جميع الصعد منذ بدء النزاع، فقد شهد تدهورا مستمرا في المؤشرات التنموية، وامتداد النزاع المسلح إلى مناطق واسعة، وازدياد أعداد النازحين داخل البلد وإلى البلاد المجاورة. وتقلص النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات والمناطق، وإغلاق أعداد كبيرة من الشركات وتسريح العاملين فيها، الأمر الذي أدى إلى تراجع المعروض من مجموعة كبيرة من السلع والخدمات في السوق، وارتفاع حاد في معدلات البطالة، وتدهور سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وانتشار تهريب هذه العملات والتجارة بها في السوق السوداء، مما أسفر بدوره عن ارتفاع

حاد في أسعار السلع المستوردة. ولم تستند القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السوري من انخفاض قيمة العملة المحلية، فانخفضت الصادرات بشكل كبير، في ظل تفاقم العجز في الميزان التجاري بفعل العقوبات المفروضة على التجارة الخارجية والمعاملات المالية.

وبطبيعة الحال، اتسع العجز في الموازنة مع زيادة مخصصات الإنفاق الجاري، وتقلصت الإيرادات الضريبية وعائدات النفط، فارتفع الدين العام ارتفاعاً حاداً. كذلك، وتراجعت الخدمات العامة نتيجة تدمير محطات الطاقة ومضخات المياه ومحطات معالجة الصرف الصحي ووسائل ومحطات النقل والمستشفيات والمدارس وأبار وخزانات وأنابيب النفط ومشتقاته وأعداد كبيرة جداً من الأبنية السكنية.

وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) من 60 مليار دولار عام 2010 إلى 56 مليار عام 2011، ثم إلى 40 مليار دولار عام 2012، وإلى نحو 33 مليار دولار عام 2013. وتقدر الخسارة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2010) خلال السنوات الثلاث الماضية بنحو 70.67 مليار دولار.

وتشير البيانات الواردة في التقرير إلى دخول الاقتصاد السوري في ركود تضخمي، وارتفاع مستويات تضخم أسعار المستهلك بشكل ملحوظ خلال فترة النزاع حتى بلغت أعلى مستوى لها (89.62 في المائة) في الفترة 2012-2013. وتضخمت بشكل خاص أسعار المواد الغذائية والمشروبات، التي ارتفعت بنسبة 107.87 في المائة في الفترة نفسها. ويعود تسارع التضخم إلى انخفاض قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأخرى في السوق السوداء، وارتفاع الأسعار نتيجة لذلك بنسبة 173 في المائة خلال الفترة 2010-2013.

ويقدر مجموع الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري طوال السنوات الثلاث للنزاع (2011-2013) بنحو 139.77 مليار دولار، تكبد القطاع الخاص خسائر بقيمة 95.97 مليار دولار (68.7 في المائة) من الخسارة الاقتصادية الإجمالية، بينما بلغت خسائر القطاع العام 43.8 مليار دولار.

وتتناول الفصل الثاني من التقرير "أهداف الالفية، والتي كانت سورية قد حققت تقدماً كبيراً فيها، وتم تصنيفها في آخر تقرير (2010) في المرتبة الثالثة بين الدول العربية في تحقيق أهداف الالفية، وهي الآن في المرتبة قبل الأخيرة عربياً قبل الصومال.

كانت الجمهورية العربية السورية نجحت في خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم إلى إجمالي السكان من 7.9 في المائة إلى 0.2 في المائة في الفترة من 1997 إلى 2010. غير أن هذا المشهد تغير جذرياً مع نشوب النزاع. وسرعان ما ارتفعت جميع مؤشرات الفقر وخطيه الأعلى والأدنى والفقر المدقع، لعدة عوامل منها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تعطل النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات، والارتفاع الكبير في أسعار المواد كافة نتيجة لانخفاض مستويات الإنتاج المحلي للبضائع والخدمات وندرة بعضها، والحصار الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض كبير في حجم الواردات، وتراجع القوة الشرائية لليرة السورية، ووصل عدد السكان تحت خط الفقر الأعلى إلى 4 ملايين شخص (18%).

وانخفضت نسبة الالتحاق الصافي في التعليم الأساسي من 98.4 في المائة في عام 2011 إلى 70 في المائة في عام 2013، وأثر النزاع بصورة أكبر على تعليم البنات، لا سيما في المرحلتين الثانوية والعالية.

وشهدت معدلات تحصين الأطفال ضد الأمراض تدهورا كبيرا. فبعد أن كانت نسبة التحصين بواسطة جميع أنواع اللقاحات تتراوح بين 99-100 في المائة في جميع المحافظات قبل النزاع، انخفضت هذه النسب لمعظم أنواع اللقاحات حتى أصبحت تتراوح بين 50 و70 في المائة حسب المحافظات، وشارفت على الصفر في بعض المناطق. ويستمر معدل وفيات الأمهات في الارتفاع منذ بداية النزاع في عام 2011. ومن المقدر أن يصل إلى 62.7 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة في عام 2013، نتيجة لضعف خدمات الصحة الإنجابية بفعل تضرر البنى التحتية والمنشآت الصحية، ونقص الأدوية بفعل توقف معظم الإنتاج المحلي واستمرار الحصار الخارجي، وانعدام الأمن على الطرق في مساحات واسعة من البلد، على امتداد الأرياف والمدن، في عدة محافظات.

وأدى النزاع إلى عودة أمراض كان السوريون قد نسوها، وإلى تفاقم أمراض كانت معدلات انتشارها منخفضة. فقد عاد شلل الأطفال ليظهر من جديد بعد غياب دام لأكثر من أربعة عشر عاما، بموازاة ارتفاع عدد المصابين بأمراض الحصبة والتيفوئيد والتهاب الكبد الفيروسي والغدة النكافية. وسجل مرض اللاشمانيا انتشارا واسعا، حيث أوقع 41 ألف إصابة في النصف الأول من عام 2013، بسبب التلوث المستشري وسوء النظافة ورداءة الصرف الصحي وانتشار القمامة في مناطق واسعة من البلد، لا سيما في محافظة حلب. وظهرت حالات جديدة من فيروس نقص المناعة البشرية، الإيدز، نتيجة ظروف أوجدها النزاع مؤاتية لذلك، مثل دخول أشخاص أجانب إلى البلد، وتردي الحالة الاقتصادية، وزيادة الضغوط النفسية.

لم يقتصر تأثير النزاع على البشر والحجر بأبعادهما ومؤثراتهما المتعددة، بل طاول الغطاء النباتي أيضا. فقد التهمت الحرائق مساحات واسعة من الغابات التي تحتوي أشجارا ورثتها الأجيال السورية منذ مئات السنين في محافظتي اللاذقية والقنيطرة. كما دفع ارتفاع أسعار وقود التدفئة وقلة توفره بشريحة واسعة من السكان إلى التحطيب الجائر الذي لم يقتصر على الغابات، بل تعداها ليطال أشجار الحدائق والأرصفة والمحميات الطبيعية. كما أوقفت معظم دول التعاون الثنائي مساعداتها وبرامجها الإنمائية، وغادرت معظم البعثات الدولية المعنية بتنسيق هذه البرامج والمساعدات، باستثناء الوكالات التابعة للأمم المتحدة، وكل ذلك تحت وطأة عقوبات اقتصادية ومالية فرضتها مجموعة كبيرة من الدول.

وتناول الفصل الأخير من التقرير "التوقعات بشأن مستقبل الأهداف الإنمائية للألفية في الجمهورية العربية السورية في ظل استمرار النزاع، وذلك على صعيد الحوكمة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وفرص التقدم المحتملة. ويؤكد هذا الفصل أن توقعات الخبراء بشأن الانهيارات الكبرى في الاقتصاد السوري خلال سنوات النزاع قد تحققت، والخسائر الكبرى قد وقعت. وبطبيعة الحال، انعكس ذلك على الحياة اليومية للناس. فاحتياطي المصرف المركزي من العملات الأجنبية انخفض بنسبة 67 في المائة منه خلال ثلاث سنوات فقط، من أجل تثبيت سعر صرف الليرة السورية عند حدود 150 - 160 ليرة للدولار، وبالتالي سيكون مصير الليرة السورية في عام 2015 رهنا بمجريات النزاع ومستوى الدعم الخارجي.

كذلك، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مجدداً في عام 2013 بنسبة 16.7 في المائة، بعد أن تراجعت بنسبة 28.2 في المائة في عام 2012 حتى بلغت نصف ما كانت عليه في عام 2011. ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض، ولو بوتيرة أقل، بنسبة 14.27 في المائة في عام 2014، وأن يبلغ في عام 2015 نحو 4.68 في المائة، حتى يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 27.3 مليار دولار، أي ربع مستواه كما كانت المؤسسات الدولية تتوقعه للعام نفسه.

مع استمرار النزاع، يتوقع أن تترجم انعكاسات هذا التدهور الاقتصادي محنة اجتماعية على عدة مستويات: ففي عام 2015، يتوقع أن يرتفع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى 28.8 طفل لكل ألف نسمة، وأن يصل معدل وفيات الأطفال الرضع دون عمر السنة إلى 28.7 حالة لكل ألف طفل، مقابل 23.3 في عام 2013. ويتوقع أيضاً أن تنخفض نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة إلى 40 في المائة، وأن يرتفع معدل وفيات الأمهات إلى 73.4 حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة. ونتيجة الظروف الراهنة، ستراجع نسبة الولادات التي يجريها عاملون صحيون مؤهلون إلى 50 في المائة، ونسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى 36 في المائة.

في السنوات القليلة المقبلة، يتوقع أن تتدنى نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى 50 في المائة في الفئة العمرية 6-11 سنة، وإلى 30 في المائة في صفوف التلاميذ في الصفين الأول والنهائي من مرحلة التعليم الابتدائي، وهي نسبة متدنية إلى حد مخيف ستترك أثرها المدمر على مستقبل البلد لعقود طويلة. فالخبراء اليوم يتوقعون أن ينشأ جيل من الأطفال دون الـ15 ضحايا للامية. وبالرغم من التوقعات بأن يبلغ الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية 15 - 24 نسبة 94.3 في المائة في المستقبل المنظور، فمن المؤكد أن هذه النسبة ستتحدر بشكل كبير خلال السنوات القادمة بسبب الانخفاض الحالي والمتوقع في نسب الالتحاق بالتعليم.

وفي عام 2015، يتوقع أن تبلغ نسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الأساسي 90.8، وأن تصل إلى 92.5 في مرحلة التعليم الثانوي، و53.6 في التعليم المهني. ويتوقع أن تنخفض نسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الجامعي لتصل إلى 76.1.

إن أخطر ما تتضمنه هذه الدراسة هو تقديرات الخبراء بشأن الفقر الذي يتوقع أن يصل خطه الأدنى في عام 2015 إلى 59.5 في المائة وخطه الأعلى إلى 89.4 في المائة. وهذا يعني أنه إذا ما استمر النزاع لغاية عام 2015، فسيكون 90 في المائة من السوريين فقراء.

وفي محور الحوكمة أشار التقرير إلى أنه "لا يمكن الحديث عن الحوكمة في الجمهورية العربية السورية في ظل الظروف الراهنة. وفي ظل عدم خضوع جميع أجزاء الجمهورية العربية السورية إلى سلطة مركزية أو أقله إلى سلطة موحدة، ونظراً إلى تعطيل أو ضعف مؤسسات الدولة، وتحول الميدان إلى آلية الحوكمة الوحيدة والواقعية، تفتقر الجمهورية العربية السورية في الوقت الراهن إلى المقومات الأساسية الحوكمة. فدرستور 2012 يسري نظرياً على جزء من البلد فقط بفعل ظروف الحرب. وينطبق ذلك على التشريعات، بما في ذلك قوانين الانتخابات والأحزاب والإعلام. وفي هذا الواقع الصعب، لا بد من التساؤل

حول ما إذا كان إنقاذ ما تبقى من الجمهورية العربية السورية والشعب السوري ممكناً، وحول ما ينبغي القيام به لتحقيق ذلك

ورداً على تلك الأسئلة، تشير الدراسة إلى أن هذا الأمر لا يزال غير مستحيل، حتى ولو كان مهمة عسيرة تزداد صعوبة يوماً بعد يوم في ظل ارتفاع الكلفة المادية والبشرية والسياسية للنزاع لحظة بلحظة. وإنقاذ البلد يستدعي وضع خارطة طريق، ركيزتها الأولى تضافر جهود جميع الجهات المعنية، وهي دولية وداخلية، من أجل التوصل إلى حل سياسي تتخذ فيه جميع الأطراف خطوات شجاعة لوقف النزيف البشري والمادي، وذلك انطلاقاً من إدراكها لمسئوليتها التاريخية وحرصاً على مستقبل الدولة والشعب السوريين".

الاسكوا: 90 % من السوريين تحت خط الفقر في 2015.. وخسائر الاقتصاد السوري بلغت 140 مليار دولار

سيريان نيوز

أفاد تقرير نشرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (اسكوا) أن 90 % من السوريين سوف يعيشون تحت خط الفقر في حال استمرار الأزمة في عام 2015.

وحذر التقرير الذي نشر يوم الاربعاء, تحت عنوان (النزاع في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الاهداف الانمائية للالفة), من أن "خسائر الاقتصاد السوري بلغت 140 مليار دولار منذ انطلاق الأزمة, متوقعا ان يعيش 90 في المئة من السوريين تحت خط الفقر في عام 2015".

واشار التقرير الى ان "العام الماضي كان الاسوأ على جميع الصعد, حيث شهد تدهورا كبيرا في المؤشرات التنموية وتزايد عدد النازحين وتقلص الاقتصاد وانخفاض سعر الليرة السورية, ما أدى الى ارتفاع هائل في الاسعار بالإضافة الى اتساع عجز الموازنة بسبب تقلص الإيرادات الضريبية وعائدات النفط".

ولفت التقرير الى ان "نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر شهدت ارتفاعا كبيرا من 18 في المئة في 2010 لتصل في عام 2015 الى حوالي 90 في المئة من السوريين في حال استمرت الأزمة".

وقدر التقرير مجموع الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري طوال السنوات الثلاث للنزاع بحوالي " 139,77 مليار دولار بينها 95,97 مليار دولار تكبدها القطاع الخاص, فيما بلغت خسائر القطاع العام 43,8 مليار دولار".

واضاف التقرير ان "احتياطي المصرف المركزي السوري من العملات الاجنبية انخفض بنسبة 67 % خلال ثلاث سنوات من اجل تثبيت سعر صرف الليرة السورية عند حدود 150 الى 160 ليرة للدولار.

واشار التقرير الى "تراجع الناتج المحلي الاجمالي في سوريا من 60 مليار دولار في 2010 الى نحو 33 مليار دولار في 2013 وفق الاسعار الثابتة لعام 2010" لتبلغ الخسارة الاجمالية للناتج المحلي الحقيقي خلال سنوات الازمة الثلاث حوالي 70 مليار دولار".

وعلى صعيد التعليم, أظهر التقرير ان "نسبة الالتحاق الصافي للطلاب بالتعليم الاساسي انخفضت من حوالي 98 في المئة في 2011 الى 70 في المئة في 2013", مشيرا الى ان "النزاع" اثر بصورة اكبر على تعليم البنات لاسيما في المرحلتين الثانوية والعالية".

وعلى الصعيد الصحي, لفت التقرير الى "تدهور معدلات تحصين الاطفال ضد الامراض بشكل كبير وارتفاع معدل وفيات الامهات عند الولادة كما سجل تزايدا كبيرا في اعداد المصابين بامراض كالحصبة والتيفوئيد والتهاب الكبد الفيروسي والغدة النكافية واللاشمانيا فضلا عن ظهور امراض كانت قد اختفت من سوريا مثل شلل الاطفال نتيجة تراجع الخدمات الصحية بعد اندلاع الصراع".

وكشف التقرير عن "تراجع الغطاء النباتي بشكل كبير في سوريا بسبب الحرائق والتحطيب الجائر الذي شهدته الغابات في معظم المحافظات السورية والذي وصل الى اشجار الحدائق العامة والارصفة والمحميات الطبيعية".

واعتمد تقرير الاسكوا على بيانات المؤسسات الحكومية السورية وعلى بيانات مؤسسات ووكالات الامم المتحدة وعلى تحليلات ومعلومات كبار الخبراء الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا.

وكانت "الأسكوا" أفادت, مؤخرا, أن 18 مليون سوري يعيشون "تحت خط الفقر الاعلى", وسوريا تواجه احتمالات المجاعة لأول مرة في التاريخ الحديث , كما اشارت الى ان سوريا فقدت 45% من ناتجها المحلي, وعدد العاطلين عن العمل فيها يبلغ 3 ملايين شخص.

ويعاني السوريون من أوضاع اقتصادية صعبة مع فقدان العديد منهم عملهم بسبب تأثر الاقتصاد بأعمال العنف والعمليات العسكرية, إضافة لإغلاق الكثير من المعامل والمنشآت, ترافق ذلك مع ارتفاع جنوني للأسعار وتدهور الليرة أمام الدولار, و نقص في مواد المحروقات, ما زاد من أعباء المعيشة, إضافة إلى عقوبات دبلوماسية واقتصادية دولية أحادية الجانب.

الاسكوا : خسائر الاقتصاد السوري ستصل إلى 237 مليار دولار في 2015

القرطاس نيوز

قالت منظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" التابعة للأمم المتحدة، في تقرير لها اليوم الاربعاء، إن الخسائر المتوقع أن يتكبدها الاقتصاد السوري في حال استمرار النزاع حتى عام 2015 ستصل إلى 237 مليار دولار، مشيراً إلى أن ما حققته سوريا خلال عقود من التنمية أنفقته في 3 سنوات فقط.

وأضافت المنظمة الدولية في تقرير لها بعنوان "تكلفة النزاع في سوريا - الأثر على الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية للألفية"، وأعدّه الدكتور عبدالله الدردري، كبير الاقتصاديين في "الاسكوا"، أن الناتج المحلي السوري تراجع في عام 2013 إلى 33.4 مليار دولار، مقارنة بعام 2010، الذي بلغ فيه 60.1 مليار دولار، بنسبة انخفاض 44.4%، وارتفع معدل التضخم بنسبة 90%، وتراجعت الصادرات بنسبة 95%، والواردات بنسبة 93% مقارنة مع نفس العام.

وأوضح التقرير، الذي قام بعرضه خالد أبو اسماعيل رئيس قسم السياسات الاقتصادية في المنظمة خلال مؤتمر صحفي في مقر الاسكوا في بيروت، أن السوريين بدأوا يعانون من أمراض "كانوا قد نسوها" وهي السل، الحمى المالطية، الحصبة، السحايا، شلل الأطفال، إضافة لـ"استفحال أمراض أخرى" كالتهاب الكبد الفيروسي، وأن ما حققته سوريا خلال عقود من التنمية أنفقته في 3 سنوات فقط.

ومنذ منتصف آذار 2011، تطالب المعارضة السورية بإنهاء أكثر من 44 عاماً من حكم عائلة بشار الأسد، وإقامة دولة ديمقراطية يتم فيها تداول السلطة، غير أن النظام السوري اعتمد الخيار العسكري لوقف الاحتجاجات، ما دفع سوريا إلى معارك دموية بين القوات النظامية، وقوات المعارضة، حصدت أرواح أكثر من 191 ألف شخص، بحسب إحصائيات الأمم المتحدة.

ووفقاً لتقرير المنظمة الدولية، انخفض إنتاج النفط الخام من 377 ألف برميل يوميا في عام 2008 إلى 28 ألف برميل يوميا فقط في عام 2013، في حين استمر إنتاج الغاز الطبيعي 5.9 مليون متر مكعب سنويا في عامي 2008 و2013، رغم وصوله للذروة عام 2010 إلى 8.49 مليون متر مكعب.

وأضاف التقرير، أن عدد المساكن التي تهدمت منذ بدء الحرب بلغ 678.97 ألف منزل حتى العام الحالي، فيما بلغ عدد المساكن التي تضررت بشكل جزئي، نحو 509.1 ألف منزل، و عدد المساكن التي تضررت فيها البنية التحتية، نحو 862.21 ألف منزل تضررت فيها البنية التحتية.

وأوضحت المنظمة الدولية، أن معدل البطالة لفئة الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، ارتفع إلى 82% في نهاية العام الماضي، مقارنة بنسبة 35% عام 2011، متوقعة أن تصل إلى 66% عام 2015.

الاسكوا: الاقتصاد السوري يخسر 237 مليار دولار بحلول 2015

موقع وادي مصر

قالت المنظمة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) التابعة للأمم المتحدة، في تقرير لها اليوم الأربعاء، إن الخسائر المتوقع أن يتكبدها الاقتصاد السوري في حال استمرار النزاع حتى عام 2015 تصل إلى 237 مليار دولار.

أشارت المنظمة إلى أن ما حققته سوريا خلال عقود من التنمية أنفقته في 3 سنوات فقط، وأضافت المنظمة الدولية في تقرير لها بعنوان "تكلفة النزاع في سوريا - الأثر على الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية للألفية"، الدكتور عبدالله الدردري، كبير الاقتصاديين في "الاسكوا"، أن الناتج المحلي السوري تراجع في عام 2013 إلى 33.4 مليار دولار، مقارنة بعام 2010، الذي بلغ فيه 60.1 مليار دولار، بنسبة انخفاض 44.4%.

وارتفع معدل التضخم بنسبة 90%، وتراجعت الصادرات بنسبة 95%، والواردات بنسبة 93% مقارنة مع نفس العام.

تداعيات النزاع في سوريا على الاقتصاد الكلي

موقع بيئة أبو ظبي

أطلقت الإسكوا اليوم من مقرها في ساحة رياض الصلح، بيروت، تقريراً حمل عنوان "النزاع في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية".

وشارك في هذا اللقاء حشدٌ من الدبلوماسيين العرب والأجانب ومجموعة من الخبراء والمهتمين. كما شارك الأستاذ طلال سلمان رئيس تحرير جريدة "السفير" بكلمة رئيسية مرفقة طياً.

وتكلم خلال اللقاء كلٌّ من الدكتور عبدالله الدردري كبير الاقتصاديين في الإسكوا ورئيس إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة، والدكتور خالد أبو اسماعيل رئيس قسم السياسات الاقتصادية في الإسكوا، والدكتور هادي بشير رئيس قسم النمذجة والتنبؤ الاقتصادي في الإسكوا. كما ناقش مضمون التقرير كلٌّ من الدكتور رسلان خضّور، أخصائي في الاقتصاد والتنمية، والدكتور جمعة حجازي، أخصائي في الاقتصاد والتنمية كذلك.

استهلّ اللقاء بكلمة ترحيبية من الدكتور عبدالله الدردري أوضح فيها أنّ هذا التقرير ليس هو التقرير الوطني السوري حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والذي يصدر سنوياً عن الحكومة السورية بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، إنما يتطرق إلى هذا الموضوع في معرض التحليل حول تداعيات الأزمة على الاقتصاد الكلي. وأضاف أن التقرير يتضمن بيانات ومعطيات عن واقع الاقتصاد والتنمية في سوريا حتى نهاية العام 2013، بالإضافة إلى تحليل من فريق الإسكوا بشأن التوقعات المستقبلية.

وقال إن التقرير اعتمد على بيانات المؤسسات الحكومية السورية وعلى بيانات مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة بحسب اختصاصاتها، وعلى تحليلات ومعلومات الخبراء.

ثمّ قدّم بشير وأبو اسماعيل عرضاً مفصلاً حول التقرير، جاء فيه: تتألف الدراسة من ثلاثة فصول تبحث في حالة الاقتصاد الكلي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتوقعات بشأن مستقبل التنمية في ظل استمرار النزاع.

وخلص التقرير إلى أن العام 2013 هو الأسوأ على جميع الصعد منذ بدء النزاع. فقد شهد تدهوراً مستمراً في المؤشرات التنموية، وامتداد النزاع المسلح إلى مناطق واسعة، وازدياد أعداد النازحين داخل البلد وإلى البلاد المجاورة. وتقلص النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات والمناطق، وإغلاق أعداد كبيرة من الشركات وتسريح العاملين فيها، الأمر الذي أدى إلى تراجع المعروض من مجموعة كبيرة من السلع والخدمات في السوق، وارتفاع حاد في معدلات البطالة، وتدهور سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وانتشار تهريب هذه العملات والتجارة بها في السوق السوداء، مما أسفر بدوره عن ارتفاع حاد في أسعار السلع المستوردة. ولم تستفد القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السوري من انخفاض قيمة العملة المحلية، فانخفضت الصادرات بشكل كبير، في ظلّ تفاقم العجز في الميزان التجاري بفعل العقوبات المفروضة على التجارة الخارجية والمعاملات المالية. وبطبيعة الحال، اتّسع العجز في الموازنة مع زيادة مخصصات الإنفاق الجاري، وتقلّصت الإيرادات الضريبية وعائدات النفط، فارتفع الدين العام ارتفاعاً حاداً. كذلك، وتراجعت الخدمات العامة نتيجة تدمير محطات الطاقة ومضخّات المياه ومحطّات معالجة الصرف الصحي ووسائل ومحطّات النقل والمستشفيات والمدارس وآبار وخزّانات وأنابيب النفط ومشتقاته وأعداد كبيرة جداً من الأبنية السكنية.

وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) من 60 مليار دولار عام 2010 إلى 56 مليار عام 2011، ثم إلى 40 مليار دولار عام 2012، وإلى نحو 33 مليار دولار عام 2013. وتقدّر الخسارة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2010) خلال السنوات الثلاث الماضية بنحو 70.67 مليار دولار.

وتشير البيانات الواردة في التقرير إلى دخول الاقتصاد السوري في ركود تضخمي، وارتفاع مستويات تضخم أسعار المستهلك بشكل ملحوظ خلال فترة النزاع حتى بلغت أعلى مستوى لها (89.62 في المائة) في الفترة 2012-2013. وتضخمت بشكل خاص أسعار المواد الغذائية والمشروبات، التي ارتفعت بنسبة 107.87 في المائة في الفترة نفسها. ويعود تسارع التضخم إلى انخفاض قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأخرى في السوق السوداء، وارتفاع الأسعار نتيجةً لذلك بنسبة 173 في المائة خلال الفترة 2010-2013.

ويقدّر مجموع الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري طوال السنوات الثلاث للنزاع (2011-2013) بنحو 139.77 مليار دولار، تكبد القطاع الخاص خسائر بقيمة 95.97 مليار دولار (68.7 في المائة) من الخسارة الاقتصادية الإجمالية، بينما بلغت خسائر القطاع العام 43.8 مليار دولار.

وتتناول الفصل الثاني من التقرير أهداف الالفية، والتي كانت سورية قد حققت تقدماً كبيراً فيها، وتم تصنيفها في آخر تقرير (2010) في المرتبة الثالثة بين الدول العربية في تحقيق أهداف الالفية، وهي الآن في المرتبة قبل الأخيرة عربياً قبل الصومال.

وكانت الجمهورية العربية السورية نجحت في خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم إلى إجمالي السكان من 7.9 في المائة إلى 0.2 في المائة في الفترة من 1997 إلى 2010. غير أنّ هذا المشهد تغيّر جذرياً مع نشوب النزاع. وسرعان ما ارتفعت جميع مؤشرات الفقر وخطّيه الأعلى والأدنى والفقر المدقع، لعدة عوامل منها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تعطل النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات؛ والارتفاع الكبير في أسعار المواد كافة نتيجةً لانخفاض مستويات الإنتاج المحلي للبضائع والخدمات وندرة بعضها؛ والحصار الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض كبير في حجم الواردات؛ وتراجع القوة الشرائية لليرة السورية، ووصل عدد السكان تحت خط الفقر الأعلى إلى 4 ملايين شخص (18%).

وانخفضت نسبة الالتحاق الصافي في التعليم الأساسي من 98.4 في المائة في عام 2011 إلى 70 في المائة في عام 2013، وأثر النزاع بصورة أكبر على تعليم البنات، لا سيما في المرحلتين الثانوية والعالية.

وشهدت معدلات تحصين الأطفال ضد الأمراض تدهوراً كبيراً. فبعد أن كانت نسبة التحصين بواسطة جميع أنواع اللقاحات تتراوح بين 99-100 في المائة في جميع المحافظات قبل النزاع، انخفضت هذه النسب لمعظم أنواع اللقاحات حتى أصبحت تتراوح بين 50 و70 في المائة حسب المحافظات، وشارفت على الصفر في بعض المناطق.

ويستمر معدل وفيات الأمهات في الارتفاع منذ بداية النزاع في عام 2011. ومن المقدّر أن يصل إلى 62.7 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة في عام 2013، نتيجة لضعف خدمات الصحة الإنجابية بفعل تضرر البنى التحتية والمنشآت الصحية، ونقص الأدوية بفعل توقّف معظم الإنتاج المحلي واستمرار الحصار الخارجي، وانعدام الأمن على الطرق في مساحات واسعة من البلد، على امتداد الأرياف والمدن، في عدة محافظات.

وأدى النزاع إلى عودة أمراض كان السوريون قد نسوها، وإلى تفاقم أمراض كانت معدلات انتشارها منخفضة. فقد عاد شلل الأطفال ليظهر من جديد بعد غياب دام لأكثر من أربعة عشر عاماً، بموازاة ارتفاع عدد المصابين بأمراض الحصبة والتيفوئيد والتهاب الكبد الفيروسي والغدة النكافية.

وسجل مرض اللاشمانيا انتشاراً واسعاً، حيث أوقع 41 ألف إصابة في النصف الأول من عام 2013، بسبب التلوّث المستشري وسوء النظافة ورداءة الصرف الصحي وانتشار القمامة في مناطق واسعة من البلد، لا سيما في محافظة حلب. وظهرت حالات جديدة من فيروس نقص المناعة البشرية، الإيدز، نتيجة ظروف أوجدها النزاع مؤاتية لذلك، مثل دخول أشخاص أجانب إلى البلد، وتردّي الحالة الاقتصادية، وزيادة الضغوط النفسية.

ولم يقتصر تأثير النزاع على البشر والحجر بأبعادهما ومؤشراتها المتعددة، بل طاول الغطاء النباتي أيضاً. فقد التهمت الحرائق مساحات واسعة من الغابات التي تحتوي أشجاراً ورثتها الأجيال السورية منذ مئات السنين في محافظتي اللاذقية والقنيطرة. كما دفع ارتفاع أسعار وقود التدفئة وقلة توفره بشريحة واسعة من السكان إلى التحطيب الجائر الذي لم يقتصر على الغابات، بل تعداها ليطال أشجار الحدائق والأرصفة والمحميات الطبيعية.

كما أوقفت معظم دول التعاون الثنائي مساعداتها وبرامجها الإنمائية، وغادرت معظم البعثات الدولية المعنية بتنسيق هذه البرامج والمساعدات، باستثناء الوكالات التابعة للأمم المتحدة، وكل ذلك تحت وطأة عقوبات اقتصادية ومالية فرضتها مجموعة كبيرة من الدول.

وتناول الفصل الأخير من التقرير التوقعات بشأن مستقبل الأهداف الإنمائية للألفية فيالجمهورية العربية السورية في ظل استمرار النزاع، وذلك على صعيد الحوكمة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وفرص التقدّم المحتملة.

ويؤكد هذا الفصل أن توقّعات الخبراء بشأن الانهيارات الكبرى في الاقتصاد السوري خلال سنوات النزاع قد تحققت، والخسائر الكبرى قد وقعت. وبطبيعة الحال، انعكس ذلك على الحياة اليومية للناس. فاحتياطي المصرف المركزي من العملات الأجنبية انخفض بنسبة 67 في المائة منه خلال ثلاث سنوات فقط، من أجل تثبيت سعر صرف الليرة السورية عند حدود 150 – 160 ليرة للدولار. وبالتالي، سيكون مصير الليرة السورية في عام 2015 رهناً بمجريات النزاع ومستوى الدعم الخارجي.

كذلك، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مجدداً في عام 2013 بنسبة 16.7 في المائة، بعد أن تراجعت بنسبة 28.2 في المائة في عام 2012 حتى بلغت نصف ما كانت عليه في عام 2011. ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض، ولو بوتيرة أقل، بنسبة 14.27 في المائة في عام 2014، وأن يبلغ في عام 2015 نحو 4.68 في المائة، حتى يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 27.3 مليار دولار، أي ربع مستواه كما كانت المؤسسات الدولية تتوقعه للعام نفسه.

ومع استمرار النزاع، يُتوقع أن تُترجم انعكاسات هذا التدهور الاقتصادي محنة اجتماعية على عدة مستويات:

وفي عام 2015، يُتوقع أن يرتفع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى 28.8 طفل لكل ألف نسمة؛ وأن يصل معدل وفيات الأطفال الرضع دون عمر السنة إلى 28.7 حالة لكل ألف طفل، مقابل 23.3 في عام 2013. ويُتوقع أيضاً أن تنخفض نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة إلى 40 في المائة، وأن يرتفع معدل وفيات الأمهات إلى 73.4 حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة. ونتيجة الظروف الراهنة، ستراجع نسبة الولادات التي يجريها عاملون صحيون مؤهلون إلى 50 في المائة، ونسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى 36 في المائة.

في السنوات القليلة المقبلة، يُتوقع أن تتدنى نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى 50 في المائة في الفئة العمرية 6-11 سنة، وإلى 30 في المائة في صفوف التلاميذ في الصفين الأول والنهائي من مرحلة التعليم الابتدائي، وهي نسبة متدنية إلى حدٍ مخيف ستترك أثرها المدمر على مستقبل البلد لعقود طويلة. فالخبراء اليوم يتوقعون أن ينشأ جيل من الأطفال دون الـ15 ضحايا للامية. وبالرغم من التوقعات بأن يبلغ الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية 15 - 24 نسبة 94.3 في المائة في المستقبل المنظور، فمن المؤكد أنّ هذه النسبة ستتحدر بشكل كبير خلال السنوات القادمة بسبب الانخفاض الحالي والمتوقع في نسب الالتحاق بالتعليم.

وفي عام 2015، يُتوقع أن تبلغ نسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الأساسي 90.8، وأن تصل إلى 92.5 في مرحلة التعليم الثانوي، و53.6 في التعليم المهني. ويتوقع أن تنخفض نسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الجامعي لتصل إلى 76.1.

ولعل أخطر ما تتضمنه هذه الدراسة هو تقديرات الخبراء بشأن الفقر الذي يُتوقع أن يصل خطه الأدنى في عام 2015 إلى 59.5 في المائة وخطه الأعلى إلى 89.4 في المائة. وهذا يعني أنه إذا ما استمر النزاع لغاية عام 2015، فسيكون 90 في المائة من السوريين فقراء.

وفي محور الحوكمة قال التقرير أنه لا يمكن الحديث عن الحوكمة في الجمهورية العربية السورية في ظلّ الظروف الراهنة. وفي ظلّ عدم خضوع جميع أجزاء الجمهورية العربية السورية إلى سلطة مركزية أو أقلّه إلى سلطة موحّدة، ونظراً إلى تعطيل أو ضعف مؤسسات الدولة، وتحوّل الميدان إلى آلية الحوكمة الوحيدة والواقعية، تفتقر الجمهورية العربية السورية في الوقت الراهن إلى المقومات الأساسية للحكومة.

فدستور 2012 يسري نظرياً على جزء من البلد فقط بفعل ظروف الحرب. وينطبق ذلك على التشريعات، بما في ذلك قوانين الانتخابات والأحزاب والإعلام.

وفي هذا الواقع الصعب، لا بدّ من التساؤل حول ما إذا كان إنقاذ ما تبقى من الجمهورية العربية السورية والشعب السوري ممكناً، وحول ما ينبغي القيام به لتحقيق ذلك. ورداً على تلك الأسئلة، تشير الدراسة إلى أنّ هذا الأمر لا يزال غير مستحيل، حتى ولو كان مهمةً عسيرة تزداد صعوبة يوماً بعد يوم في ظل ارتفاع الكلفة المادية والبشرية والسياسية للنزاع لحظةً بلحظة.

وإنقاذ البلد يستدعي وضع خارطة طريق، ركيزتها الأولى تضافر جهود جميع الجهات المعنية، وهي دولية وداخلية، من أجل التوصل إلى حل سياسي تتخذ فيه جميع الأطراف خطوات شجاعة لوقف النزيف البشري والمادي، وذلك انطلاقاً من إدراكها لمسؤوليتها التاريخية وحرصاً على مستقبل الدولة والشعب السوريين.

الحرب السورية: خسائر الاقتصاد ستبلغ 237 مليار دولار العام المقبل

موقع المدن

تسجّل الحروب عادةً أكلافاً كبيرة تضاف إلى مجموع الصعوبات التي تمر بها الدولة على مختلف الصعد، وتحدد قيمة الأكلاف تلك، المسار العام الجديد الذي سيسلكه الاقتصاد. لكن الكلفة الأكبر التي تدفعها الدولة تُحدّد في مدى تحميلها الخسائر للمواطنين، إن على شكل ضرائب مرتفعة، أو على شكل إغراق البلاد وسوق العمل باستثمارات خارجية، ترهن البلاد لمجموعة صغيرة من الممولين، يحفظون حصة الأسد لأرباب النظام القائم.

سوريا ليست بعيدة عن هذا المجال، إذ إن النتائج الاقتصادية للحرب التي أشعلها النظام منذ حوالي ثلاث سنوات، تتجه إلى رسم الصورة الجديدة لسوريا على شاكلة النظام الاقتصادي اللبناني، خصوصاً أن مجموع خسائر الاقتصاد السوري خلال فترة الحرب وصلت إلى "140 مليار دولار"، وبالطبع الراجح الأكبر هو النظام الحالي الذي بدأ برسم الإستثمارات الجديدة المقبلة وفقاً لمصالحه، التي تستفيد من عملية الهدم وتلزم الإعمار بقواعد جديدة.

غير أن حجم الدمار وخسائر الاقتصاد السوري بلغت معدلات مرتفعة جداً، تكاد تفوق المعدلات المرصودة في أكثر البلدان فقراً مثل جيبوتي أو الصومال، أو في مناطق النزاع المتواصل كقطاع غزة. أما مستقبل الاقتصاد السوري، فلا يبشّر بأي إيجابية في ظل استمرار الآلية نفسها التي يعتمد عليها النظام لتسيير البلاد. حيث أشارت الدراسات التي أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الأمم المتحدة - الإسكوا،

إلى أنّ مجموع خسائر الإقتصاد السوري ستصل إلى 237 مليار دولار في حال إستمرار الحرب للعام 2015.

وتناولت الدراسات التي عُرضت اليوم الأربعاء في بيت الأمم المتحدة في بيروت، خلال جلسة نقاش دعت إليها الإسكوا لمناسبة إطلاق النسخة الأولى من تقرير "تكلفة النزاع في سوريا - الأثر على الإقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية للألفية"، أرقاماً أظهرت حجم الدمار الذي لحق ببنية الإقتصاد السوري، إذ سجّلت إنهيئاراً للنمو الإقتصادي بفعل تراجع الناتج المحلي إلى نحو النصف خلال فترة الحرب، إذ بلغت قيمة الناتج المحلي 33.45 مليار دولار في العام 2013، في حين كانت 60.19 مليار دولار في العام 2010، في حين وصل معدل التضخم إلى 89.62% في العام 2013، بعد أن بلغ 4.4% في العام 2010.

تداعيات الحرب على الإقتصاد السوري - كما جاءت في التقرير - فنّدها مدير إدارة التنمية الإقتصادية والعلومة في الإسكوا عبد الله الدردي، إلى جانب رئيس قسم السياسات الإقتصادية، خالد أبو اسماعيل، ورئيس قسم النمذجة والتنبؤ الإقتصادي، هادي بشير، إضافة إلى عدد من الخبراء السوريين. وسلّط التقرير الضوء على تراجع إنتاج النفط الخام من حوالي 386 ألف برميل يومياً في العام 2010 إلى حوالي 28 ألف برميل في العام 2013، في حين إن إنتاج الغاز تراجع من حوالي 8940 مليون متر مكعب في العام 2010، إلى حوالي 5900 مليون متر مكعب في العام 2013. كما بلغت نسبة خسارة رأس المال في قطاع البناء والتعمير خلال فترة النزاع 191.7%، فيما خسائر رأس المال في قطاع الصناعة التحويلية والتعدين وصلت إلى 94.1%، أما خسائر قطاع التجارة الداخلية فبلغت 84.1%، وخسارة قطاع النقل والإتصالات بلغت 24.6%، أما خسائر قطاع الخدمات الحكومية والإجتماعية فبلغت 76.7%، فيما وصلت نسبة خسائر رأس المال في قطاع التمويل والتأمين 71.6%.

وفي مجالات أخرى، تراجع الإنفاق الحكومي العام على الصحة - من إجمالي الإنفاق الحكومي - من 6.3% في العام 2010 إلى 5.6% في العام 2012، وكذلك تراجعت نسبة الإنفاق الإستثماري على الصحة - من إجمالي الإنفاق الإستثماري - من 3.1% في العام 2010 إلى 1.9% في العام 2012. وتجدر الإشارة إلى أن نسب الإنفاق الحكومي والإستثماري قبل بداية الأحداث كانت دون المستوى المطلوب.

أيضاً، تراجعت الصادرات السورية بنسبة 95% وكذلك الواردات بنسبة 93% خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2013، وارتفع عدد المنازل المهدامة كلياً من 400 ألف منزل في العام 2013 إلى أكثر من 678 ألف منزل في العام 2014، فيما إرتفع عدد المنازل التي تضررت بنيتها التحتية من 500 ألف منزل في العام 2013 إلى أكثر من 862 ألف منزل في العام 2014، فيما إرتفع عدد المنازل المتضررة بشكل جزئي من 300 ألف منزل في العام 2013 إلى أكثر من 500 ألف منزل في العام 2014.

الحرب التي تستدعي بطبيعة الحال خططاً حكومية لمعالجة تداعياتها، ربّبت تدخلاً لمعالجة العجز المحلي، ما دفع بالنظام إلى رفع نسبة التمويل الحكومي للعجز المحلي من 3.4% في العام 2010، إلى 13.7% في العام 2011، وإلى 19.4% في العام 2012، لتصل النسبة في العام 2013 إلى 23.2%، وذلك بفعل الإعتقاد على المدخرات المركزية للدولة السورية.

ولتقليل الإعتماد على المدخرات والتمويل الذاتي، إرتفعت الأصوات المنادية باللجوء الى التمويل الخارجي، إما عبر الديون الخارجية، التي يتوقع - بحسب تقرير الإسكوا - أن تصل نسبة الإعتماد عليها الى 95.8% في العام 2015، بعد ان إرتفعت من 16.5% في العام 2013 الى 46.7% في العام 2014، أو عبر التمويل بواسطة المنح الخارجية، والتي يتوقع أن تنخفض الى 14.8% في العام 2015، بعد ان انخفضت من 16.5% في العام 2013 الى 15.93% في العام 2014. فضلاً عن إقتراحات تتعلق بالتمويل الخارجي عبر فتح الأبواب أمام الإستثمارات الخارجية.

لكن خفض التمويل بالمنح، وفتح الباب أمام الإستثمارات الخارجية تحديداً، يفتح النقاش أمام عملية رهن الإقتصاد السوري للبنك الدولي ولدول خارجية، الى جانب البحث عن هوية المستثمرين وطرق إختيارهم والجهة التي تختارهم. وفي الوضع الحالي لسوريا، يقوم النظام بتقديم التسهيلات أمام الشركات والمستثمرين الذين يراهم هو مناسبين، والذين تعامل مع معظمهم في فترات سبقت اندلاع الحرب، الأمر الذي يعطي الضوء الأخضر لإعادة بناء الدولة السورية بذات الأسلوب الذي أدار به النظام الدولة على مدى عقود.

Conflict devastates Syria's economy, says UN official

UN Multimedia

The conflict in Syria has transformed the country from being one of the few Arab nations to surpass the Millennium Development Goals (MDGs), to one of the world's poorest performing countries.

It's doing better than just one other state; Somalia.

That's the opinion of a senior economist at the UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).

The MDGs are eight goals set by world leaders in 2000 to, among other things, eradicate extreme poverty, achieve universal primary care, improve people's health and promote gender equality by 2015.

ESCWA on Wednesday launched its report on the Middle Eastern country, entitled "The conflict in the Syrian Arab Republic: The impact at the Macroeconomic Level and the Obstacles on the Way to the Millennium Development Goals."

May Yacoub began by asking Dr Abdalla Dardari, Senior Economist and Head of the Economic Development and Globalization Division at ESCWA about the economic cost of the conflict in Syria.

<http://www.unmultimedia.org/radio/english/2014/09/conflict-devastates-syrias-economy-says-un-official/index.html#.VBFs0vk0V8F>